



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية مؤسسة

الموضوع

أثر أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة
(1997-2022)

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

عطاب يسرى

بهلول فريال

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا

بن طوير نعيمة

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

مشرفا

حبشي فادية

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

ممتحنا

بطيوي نسرين

الأستاذ (ة): الاسم واللقب

السنة الجامعية: 2023-2024

كلمة شكر

الحمد لله الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى والسلام على من اختارهم هداة لعباده خاتم النبيين وسيد البشر والمرسلين ابي القاسم المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه الاطهار النجباء الميامين وبعد فاني اجد نفسي في نهاية بحث هذا اقر رغبة في اسداد شكري المتواصل الى الأستاذة الفاضلة حبشي فادية لقبولها مشكورة الاشراف على هذه المذكرة و العناية بها وتبويبها فقد كتبتها في رحاب رعايتها الفائقة وبين ضلال توصيتها السديدة وملاحظتها القيمة حيث كان لجهودها المخلصة الحسية والمعنوية الاثر الفعال في انجاز هذا الجهد فكان مثل ما عرفناها منبعاً للعلم والمعرفة والخلق الرفيع فجزاها الله عني خير الجزاء متمنية لها دوام العافية والتوفيق كما اتقدم بالشكر والتقدير الى الاساتذة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه المذكرة وابداء ملاحظتهم البناء عليها وتقويم ما جاء فيها مما يبعدها عن الخطأ وخدمة للعلم داعياً من الله تعالى ان يحفظهم وختاماً اتقدم بالشكر والتقدير الى كل من مد اليد العون والمساعدة وقد ذكره قلبي ولم يذكره قلمي.

إهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طيلتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب ها
انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار تعبتي وارفع قبعتي بكل فخر فاللهم لك الحمد
قبل ان ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقنتني على اتمام هذا
العمل وتحقيق حلمي، اهدي هذا العمل الى المرأة التي صنعت مني فتاة طموحة وتعشق
التحديات قدوتي الاولى التي منها تعرفت على القوه بالنفس لمن رضاها يخلق لي التوفيق
امي اطال الله في عمرك بالصحة والعافية، الى من كلفه الله بالهبة والوقار الى من علمني
العطاء دون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله ان يمهده بالرحمة والغفران
وجنة الخلد كنت اتمنى ان يرى ثمارا قد حان وقتها بعد طول الانتظار وستبقى كلماته نجوم
اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الابد الى والدي العزيز رحمه الله عليه، الى من جعل الله
وجههم نورا من كان دعاؤهم سر نجاحي جدي و جدتي اطال الله في عمرهم، الى اولئك
الذين يفرحهم نجاحنا و يحزنهم فشلنا خالاتي و اخوالي و كل من عائلة غنيم كبارهم و
صغارهم، الى ملائكة رزقنا الله بهم في الحياه اخوتي الى رفيقات الروح الذين شاركوني
خطوات هذا الطريق الى ما شجعوني على المثابرة واكمال المسيرة الى رفيقات السنين ممتنة
لكم جميعا وفاء، رجاء، وفريال و بنات خالاتي، قطتي مينوش، الى من ساندني بكل حب
محمد الامين ، الى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي الى النهاية دتمم
لي سندا لا عمر له.

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء والختام. ها انا اليوم اهدي نجاحي الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة الى الذي علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة الى من احمل اسمه بكل افتخار الى افضل واعز رجل في الكون "ابي الغالي"، الى ملاكي في الحياة من ساندتني في صلاتها ودعائها الى ما سهرت الليالي تتير دربي بمعنى الحب والحنان الى اروع امرأة في الوجود "امي الغالية «،الى من رافق اسمي دعواتها "جدتي" اطال الله في عمرها، الى جسر المحبة والعطاء مثل قوة اخواتي "بهية و نصيرة"، الى من رزقت به سندا لأخي " محمد سيف الدين"، الى صديقات المواقف لا سنين شريكات الدرب الطويل صديقاتي يسرى، رجاء، وسام، الى من عشت معهم اجمل لحظات حياتي رفيقاتي رغبة، هبة، الين، الى كل من ساندني بكل حب عند ضعفي خالاتي واخوالي، الى بنات خالاتي اكرام و مروى، الى أولاد خالاتي سفيان، فيصل، جواد، الى نفسي المثابرة الطموحة، الى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية المسيرة الى النهاية، واخص بالشكر الاستاذة المشرفة فادية حبشي.

فريال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

-	كلمة شكر
-	إهداء
-	إهداء
-	فهرس المحتويات
I	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم
3	المطلب الأول: تعريف التضخم وانواعه
3	الفرع الأول: تعريف التضخم
3	الفرع الثاني: أنواع التضخم
6	المطلب الثاني: اهم المدارس الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم
6	الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية
7	الفرع الثاني: المدرسة الكينزية
8	المطلب الثالث: قياس التضخم واسبابه
8	الفرع الأول: قياس التضخم
9	الفرع الثاني: أسباب التضخم
12	المبحث الثاني: الإطار الفكري والنظري للسياسة المالية
12	المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
12	الفرع الأول: تعريف السياسة المالية:
13	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:
15	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية واهدافها
15	الفرع الأول: أدوات السياسة المالية
17	الفرع الثاني: اهداف السياسة المالية

19	المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين السياسة المالية والتضخم
21	المطلب الأول: دور السياسة المالية في ضبط التضخم
21	الفرع الأول: السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم:
22	الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام ودوره في ضبط التضخم:
23	الفرع الثالث: سياسة العجز الموازي ودوره في ضبط التضخم:
24	المطلب الثاني: ادبيات الدراسة باللغة العربية:
25	المطلب الثالث: ادبيات الدراسة باللغة الإنجليزية:
29	الفصل الثاني: الدراسة القياسية
31	المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر
34	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات في الجزائر
37	المطلب الثالث: تحليل تطور التضخم في الجزائر
43	المبحث الثاني: الطريقة والأدوات الدراسة القياسية
43	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
43	الفرع الأول: تعريف المنهج المتبع
43	الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي:
43	أ- تصميم واختيار التجربة:
43	ب- إجراء التجربة وتنفيذها:
44	المطلب الثاني: تحديد المتغيرات، قياسها، طريقة جمعها
44	الفرع الأول: مجتمع الدراسة والعينة
44	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة
45	المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة
45	الفرع الأول: التعريف بالنموذج المستخدم:
45	الفرع الثاني: خصائص نموذج ARDL
46	الفرع الثالث: خطوات بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
49	المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها
49	المطلب الأول: نتائج الاختبارات القبلية للنموذج ARDL

49	الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
51	الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (الإستقرارية):
52	الفرع الثالث: اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:
52	المطلب الثاني: اختبار العلاقة طويلة وقصيرة المدى
52	الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)
53	الفرع الثالث: تقدير معلمات نموذج ARDL في الاجل الطويل:
55	الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير
57	الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM
57	المطلب الثالث: الاختبارات البعدية للنموذج
57	الفرع الأول: اختبارات التشخيصية
59	الفرع الثاني: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نماذج ARDL المقدر:
61	خاتمة
63	قائمة المراجع
66	الملخص
67	الملخص باللغة العربية
67	Abstract

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32-31	تحليل تطور الإيرادات الجبائية	1-2
35-34	تحليل تطور النفقات العامة	2-2
38-37	تحليل تطور التضخم	3-2
50	الاحصاءات الوصفية للمتغيرات	4-2
51	اختبارات جذر الوحدة	5-2
53	نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود	6-2
53	معلومات نماذج ARDL في الاجل الطويل	7-2
55	معلومات النماذج ARDL في الاجل القصير	8-2
57	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	9-2
58	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	10-2
59	اختبار تجانس التباين	11-2

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	السياسة المالية التوسعية	1-1
21	السياسة المالية الانكماشية	2-1
32	تحليل تطور الإيرادات الجبائية	1-2
35	تحليل تطور النفقات العامة	2-2
38	تحليل تطور التضخم	3-2
49	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	4-2
52	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	5-2
58	التوزيع الطبيعي للبواقي	6-2
59	اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM و CUSUM OF SQUARES	7-2

مقدمة

توطئة:

تلعب السياسة المالية دورًا حيويًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، وضمان توزيع عادل للموارد. ومن أبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات المالية هو التحكم في معدلات التضخم، الذي يعد مؤشرًا رئيسيًا لصحة الاقتصاد الكلي.

يمثل التضخم ارتفاعًا مستمرًا في المستوى العام للأسعار، ويمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية متعددة على الاقتصاد. فهو يقلل من القوة الشرائية للأفراد، ويزيد من تكاليف المعيشة، ويخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي التي قد تؤدي إلى تراجع الاستثمار والنمو. لذلك، من الضروري فهم كيفية تأثير السياسة المالية على معدلات التضخم لضمان استقرار الأسعار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

في هذا السياق، تسعى الجزائر جاهدةً لاتخاذ تدابير فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الضغوط التضخمية. تشمل هذه التدابير الإصلاحات الهيكلية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، مثل توسيع تحرير الأسعار والتخلي عن دعم المواد الأساسية، وتبني سياسة التقشف وترشيد النفقات العامة لدعم ميزانية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجزائر على تمويل وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والبنوك، وتخفيف عبء الديون الداخلية والخارجية كجزء من عملية التصحيح الهيكلي التي تبنتها الحكومة.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تُعتبر السياسة المالية أحد أهم الوسائل التي تستخدمها معظم الدول للتحكم في الاضطرابات التي تحدث في الحياة الاقتصادية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كمايلي:

ما هو أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1997-2022؟

يقودنا هذا السؤال المحوري إلى طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية والتي يمكن صياغتها كمايلي:

✓ هل يوجد علاقة بين النفقات العامة والتضخم؟

✓ هل يوجد علاقة بين الإيرادات الجبائية والتضخم؟

ثانياً: فرضيات البحث:

للإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

✓ توجد علاقة بين النفقات العامة والتضخم

✓ توجد علاقة بين الإيرادات الجبائية والتضخم.

ثالثاً: المنهجية المتبعة

لإجراء هذه الدراسة، استخدمنا عدة مناهج بحثية تتناسب كل جانب من جوانب البحث:

أ- **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج من أجل دراسة أدوات السياسة المالية وتحديد مكوناتها وخصائصها، أي يصف الظاهرة من حيث كيفية تكوّنها وبنائها وعملها، كما يعمل على وصف طبيعة العلاقات المكوّنة لها أو تلك التي تربطها بظواهر أخرى وهي التضخم في حالتنا، حيث إنه يدرس الظاهرة وهي في حالة سكون دون تغير وتطور وتفسير الوضع القائم لها بتحليل أبعادها وعلاقاتها ومكوناتها

ب- المنهج التحليلي

في الفصل الثاني، قمنا بتحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بالنفقات العامة والإيرادات العامة وكذا التضخم في الجزائر من خلال استخدام النسب المئوية لتتبع تطور النفقات والمؤشرات.

ت- **المنهج التجريبي (الاقتصاد القياسي):** بالإضافة إلى المناهج السابقة، سيتم الاعتماد على المنهج التجريبي لاختبار الفرضيات والتحقق من العلاقات بين المتغيرات. سيتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة مثل اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وتحليل منهج الحدود لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والتضخم. سيتم أيضًا استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين هذه المتغيرات.

رابعاً: أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة البحث وعناصرها نحاول تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية أدوات السياسة المالية
- إبراز تأثير الانفاق العام على معدلات التضخم.
- إيضاح العلاقة بين الإيرادات العامة والتضخم

خامساً: أهمية البحث:

1. ملء الفجوة الحالية في الأدبيات العربية من خلال التوصل إلى إطار فكري متكامل لتقويم مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق معدلات مثلي للأسعار الجزائري.
2. رغم وفرة الدراسات السابقة بنفس هذا الموضوع، إلا أننا حاولنا من خلال هذا البحث إعطاء تقييم شامل لأثر السياسة المالية وتفسيرها حسب الأحداث الجديدة

سادساً: حدود الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب موضوعنا وضبطه بشكل يسمح للإجابة على الإشكالية الرئيسية له تم حصر حدوده على النحو التالي:

- الحدود المكانية: ارتبطت الدراسة بإجراء دراسة قياسية بالجزائر.
- الحدود الزمنية: تمثلت الدراسة في تطبيق دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة ما بين (1997-

(2022)

سابعاً: هيكل الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة والإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم الموضوع إلى فصلين كما يلي:

يتناول الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة من خلال ثلاثة مباحث. في المبحث الأول، تم التطرق إلى المفاهيم العامة حول التضخم، بما في ذلك تعريفه وأنواعه، وأهم المدارس الاقتصادية التي تناولت التضخم، وطرق قياسه وأسبابه. أما المبحث الثاني، فقد تناول تعريف السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى أدوات السياسة المالية وأهدافها وآلية عملها. وفي المبحث الثالث، تم توضيح دور السياسة المالية في ضبط التضخم مع استعراض بعض الدراسات السابقة باللغتين العربية والإنجليزية.

أما الفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة المالية والتدخل الحكومي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول تحليل مؤشرات السياسة المالية والتضخم. بينما تطرق المبحث الثاني إلى منهجية الدراسة القياسية، حيث تم شرح الأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وتعريف المتغيرات وكيفية قياسها وجمعها. وفي المبحث الثالث، تم توضيح الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

الفصل الأول: الإطار النظري

والدراسات السابقة

تمهيد:

يمثل الفصل الأول من هذه الدراسة الأساس النظري الذي تعتمد عليه للتحليل والفهم العميق لموضوع السياسة المالية وتأثيرها على معدلات التضخم. يتناول هذا الفصل الأطر النظرية والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتضخم والسياسة المالية، ويستعرض الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. يتم التركيز على تعريف التضخم وأنواعه، وأسباب نشوئه، بالإضافة إلى استعراض أهم المدارس الاقتصادية التي تناولت هذه الظاهرة وكيفية قياسها.

كما يتم تسليط الضوء على مفهوم السياسة المالية، تطورها عبر الزمن في الفكر الاقتصادي، أدواتها وأهدافها، وآليات عملها المختلفة. يهدف هذا الفصل إلى تقديم خلفية شاملة ودقيقة للقارئ حول كيفية استخدام السياسة المالية كأداة لضبط معدلات التضخم، من خلال استعراض الأبحاث السابقة التي تناولت هذا الموضوع باللغتين العربية والإنجليزية.

يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار معرفي يمكن من خلاله فهم التحليلات والنتائج التي سيتم تقديمها في الفصل الثاني، والذي يتناول الدراسة التحليلية والقياسية لأثر السياسة المالية على التضخم.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

تعتبر كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي تثير عدة تساؤلات واستفهامات بسبب الغموض والابهام الذي يحيط بها، نتيجة للمفاهيم العامة المرتبطة بهذا المصطلح. وعلى هذا الأساس، سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم كلمة التضخم وسنستعرض بعض التعريفات من الواقع ونظريات الاقتصاد المختلفة، بهدف الوصول إلى تعريف مناسبة للتضخم. ثم سننتقل بعد ذلك لدراسة أنواع التضخم، بالإضافة إلى دراسة مؤشرات قياس التضخم، لنصل في ختام هذا المبحث لعرض أسباب التضخم.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه

الفرع الأول: تعريف التضخم

تختلف آراء الاقتصاديين في تعريف التضخم نظرًا لتأثيره المتعدد على العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل حجم الكتلة النقدية، وسعر الصرف، ومعدل التوظيف، ومعدل البطالة، وعرض وطلب السلع، ورأس المال، وغيرها. وتعتبر واحدة من المفاهيم المتفق عليها هي أن التضخم هو "ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار على مدى فترة زمنية معينة". وتشير هذه التعاريف إلى أن التضخم يترتب عليه تآكل لقوة الشراء للعملة، وارتفاع في مستوى الأسعار.

في السياق ذاته، تم توسيع مفهوم التضخم ليشمل عوامل أخرى بجانب العامل النقدي، مثل نقص المعروض من السلع، وهو ما أدى إلى تعريف متعددة للتضخم. فمن الجدير بالذكر أن الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل أزمة الكساد العظيم، ساهمت في توسيع فهمنا للتضخم، حيث أدخلت عوامل جديدة للتفسير مثل فائض الطلب عن قدرة العرض.

وبما أن التضخم ظاهرة سعرية، فإن تأثيره يمكن تحديده من خلال آثاره على مستوى الأسعار. فعندما يتجه الاقتصاد نحو ارتفاع مستمر في الأسعار، يُعتبر ذلك حالة تضخم، بينما يعتبر العكس، أي انخفاض دائم ومستمر في الأسعار، حالة انكماش. ومن الملاحظ أن تأثير التضخم يكون أكثر شدة على الطبقات الفقيرة في المجتمع، مما يسهم في تعزيز التفاوت الاقتصادي وتآكل القدرة الشرائية للرواتب، مما ينعكس سلبيًا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. (حدادي، 2016-2017)

الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم تختلف وفقًا للآراء الاقتصادية حول أسباب نشوء التضخم ومعدله وشدته... ومن بين أهم هذه الأنواع:

✚ من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

يمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

✓ التضخم الظاهر:

ويسمى أيضًا بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية نتيجة التعامل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

✓ التضخم المكبوت:

هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفًا للأسعار لمنعها من الارتفاع، ومن أمثلة ذلك:

- تحديد الأسعار أو منعها من الارتفاع أو إبقائها عند حد معين.
- تحركات الاتجاهات الاقتصادية المختلفة بأثرها على غير المألوف.

✚ معيار حدة التضخم:

يمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع من التضخم كما يلي:

✓ التضخم الجامح:

وهو أخطر أنواع التضخم تأثيرًا على الاقتصاد الوطني. إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

✓ التضخم غير الجامح:

يكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

✓ التضخم الزاحف:

ويسمى أيضًا التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويًا لا تتشكل خطرًا. يتميز هذا النوع عند مستويات منخفضة وتسهل رقمه أحيانًا. فعندما تزيد الأسعار بنسبة ضئيلة، يتوقع المستهلكون لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي. لهذا السبب، يعدل مجلس الاحتياطي. (رانيا و طه، 2021)

حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية

1. التضخم في أسواق السلع:

• التضخم السلعي: يحدث في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث ترتفع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة النفقات على السلع الاستهلاكية مقارنة بالادخار، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في هذا القطاع.

• التضخم الرأسمالي: يحدث في قطاع الصناعات الاستثمارية حيث يرتفع سعر السلع الاستثمارية بمقدار أكبر من تكلفة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

2. التضخم في سوق عوامل الإنتاج:

• التضخم الربوي: يحدث عندما ترتفع أسعار العوامل الإنتاجية من قبل المؤسسات خارج نطاق العرض والطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع الأرباح بشكل كبير دون زيادة في الطلب أو الأجور.

• التضخم الداخلي: يحدث بسبب زيادة نفقات الإنتاج مثل أجور العمال، وينشأ عندما تتجاوز نفقات إنتاج السلع الاستثمارية نفقات الادخار، مما يؤدي إلى توازن جديد في مستوى الأسعار.

هذه التصنيفات توضح كيف يؤثر التضخم بشكل مختلف على القطاعات الاقتصادية حسب طبيعتها ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وتستهلكها. (عبدالعزيز و بن-عاب)

حسب الأسباب المنشئة له إلى عدة فئات:

1. التضخم الطلبي:

• يحدث نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض، ومن أهم العوامل التي تسبب ذلك: زيادة في كتلة النقود المعروضة، وزيادة النفقات الكلية (استهلاكية، استثمارية، وحكومية)، وتخفيض الضرائب مما يزيد النفقات، والتمويل بالعجز.

2. التضخم التكاليفي:

• يحدث نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصةً الأجور، ويكون ذلك بسبب قدرة العمال على رفع أجورهم عند توفر قوة تفاوضية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وزيادة الضغط على الأرباح.

3. التضخم الهيكلي:

• يحدث بسبب اختلالات هيكلية اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، ويتفاقم في الاقتصاديات المتخلفة نتيجة ضعف العمليات المصاحبة للإنتاج والتنمية.

4. التضخم المستورد:

• يرتبط بعوامل خارجية تنعكس تأثيراتها بشكل واضح على مستوى الأسعار المحلية، ويتميز الدول النامية بهذا النوع بسبب تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي.

5. التضخم العرضي (الاستثنائي):

- يحدث نتيجة لظروف استثنائية غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو انتشار الأوبئة، ويؤدي إلى ارتفاعات في الأسعار بشكل سريع وجامح. (السعيد و هتهات، 2021)

المطلب الثاني: اهم المدارس الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم

تعتبر دراسة ظاهرة التضخم من أهم المواضيع التي تثير الجدل في الاقتصاد، حيث أدت كثرة الاهتمام بها إلى تباين وجهات النظر بين المدارس الاقتصادية المختلفة. وقد حاولت هذه المدارس، عبر العصور والتطورات الاقتصادية، تفسير أسباب هذه الظاهرة بشكل مختلف، مما أدى إلى تنوع واسع في النظريات المقدمة.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم تركز على فكرة أن التضخم ينشأ بشكل أساسي نتيجة زيادة في كمية النقد المتداول. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي تميز هذه النظرية:

1. **ثبات حجم السلع المتداولة:** تفترض النظرية الكلاسيكية أن حجم السلع المنتجة والمتداولة في السوق يبقى ثابتاً، بمعنى آخر، لا يتغير عرض السلع بشكل كبير.
2. **طلب النقود لأغراض التبادل فقط:** تفترض النظرية الكلاسيكية أن النقود تطلب فقط لأغراض التبادل.
3. **الزيادة في كمية النقد المتداول:** تؤكد النظرية الكلاسيكية أن أي زيادة في كمية النقد المتداول ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار. بمعنى آخر، عندما يتزايد العرض النقدي، يتزايد الطلب على السلع والخدمات، مما يرفع أسعارها.
4. **معادلة فيشر ومعادلة كامبردج:** يمكن استخدام معادلة فيشر ومعادلة كامبردج لتوضيح هذه العلاقة بين كمية النقد ومستوى الأسعار. فمثلاً، معادلة فيشر تقول إن المستوى العام للأسعار متناسب مع كمية النقد المتداولة وسرعة دورانه.

باختصار، تفسر النظرية الكلاسيكية للتضخم التضخم بشكل أساسي على أنه نتيجة زيادة في كمية النقد المتداول، وتعتبر أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات، مما يرفع مستوى الأسعار بشكل عام.

تلخص المعادلة الكلاسيكية للتضخم في ثلاث نقاط رئيسية:

1. **تأثير كمية النقود على الأسعار:** يعتبر الكم النقدي العمل الفعّال الأساسي في تحديد حركات الأسعار، مما يعني أن أي تغيير في الكمية النقدية ينعكس مباشرة في الأسعار.

2. العلاقة المباشرة بين كمية النقود والأسعار: تنص المعادلة على أن كمية النقود تتناسب مع الأسعار بشكل مباشر، مما يعني أن زيادة في الكمية النقدية يؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار، والعكس صحيح.

3. التأثير العكسي لقيمة النقود: أي أن زيادة في الكمية النقدية يقلل من قوة الشراء للنقود. (محمد ه. ، 2013)

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية

تحليل الكينزي يقدم منظوراً مختلفاً عن النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بتأثير العرض النقدي على التضخم. وفيما يلي توضيح لبعض النقاط الرئيسية في هذا التحليل:

1. تأثير العرض النقدي على منحنيات الطلب والعرض الكلي: يشير التحليل الكينزي إلى أن زيادة مستمرة في العرض النقدي ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي باستمرار إلى اليمين، بينما سيستمر منحنى العرض الكلي في الانتقال إلى اليسار. وهذا يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار.

2. تأثير العرض النقدي على مستوى الإنتاج: في المرحلة الأولى، حيث يكون هناك تشغيل غير كامل للإنتاج، قد تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى زيادة الإنتاج دون أن تتسبب في زيادة كبيرة في الأسعار، نظراً لوجود فائض في الطلب. ولكن في المرحلة الثانية، عندما يصل التشغيل إلى كامل سعته، فإن زيادة في الطلب الكلي لن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار دون زيادة في الإنتاج.

3. مرحلتين في تحديد التضخم: يميز التحليل الكينزي بين مرحلتين رئيسيتين للتضخم. المرحلة الأولى تتضمن تشغيلاً غير كامل للإنتاج، حيث يمتص فائض الطلب التوظيف والإنتاج بدون أن يؤدي إلى ظاهرة التضخم بشكل كبير. أما المرحلة الثانية، فتتميز بتشغيل كامل للإنتاج، حيث لا تستطيع زيادة في الطلب الكلي أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في الأسعار دون زيادة في الإنتاج.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

باختصار، التحليل الكينزي يوضح كيف يؤدي العرض النقدي المستمر إلى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار، ويميز بين مرحلتين في تحديد التضخم استناداً إلى مدى استيعاب الاقتصاد للطلب الزائد). محمد هـ. ، 2013)

المطلب الثالث: قياس التضخم واسبابه

الفرع الأول: قياس التضخم

التضخم هو ظاهرة اقتصادية قابلة للقياس يتم تقييم معدلها كالتغير في المستوى العام للأسعار من فترة زمنية t-1 إلى فترة زمنية t. غالباً ما يتم قياسه باستخدام اثنين من الأدوات التالية: مؤشر أسعار المستهلك IPC ومخفّض الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

- مؤشر أسعار المستهلك (CPI)

يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد. يتم حساب معدل التضخم على أساس مؤشر أسعار المستهلك كنسبة مئوية للتغير في مستوى الأسعار من سنة إلى أخرى باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية} - \text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة السابقة}}{\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة السابقة}} \times 100$$

- مخفّض الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

يُعرف مخفّض الناتج المحلي الإجمالي على أنه نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. في الواقع، لا يأخذ مخفّض الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار سوى أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل البلد، باستخدام سلة متغيرة من السلع والخدمات التي تتغير وفقاً لتركيبه الناتج المحلي الإجمالي. الصيغة المستخدمة لحساب مخفّض الناتج المحلي الإجمالي هي:

$$\text{مخفّض الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

تعريفات:

- **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي:** هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة محسوبة بأسعار تلك السنة (بالأسعار الجارية).
- **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة معينة محسوبة بأسعار ثابتة (حقيقية)، أي باستخدام أسعار سنة أساسية معينة لإزالة تأثير التضخم.

مقارنة بين الأدوات:

- **مؤشر أسعار المستهلك (CPI)** يركز على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، ويستخدم سلة ثابتة من السلع والخدمات.
 - **مخفّض الناتج المحلي الإجمالي (PIB)** يشمل جميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، ويستخدم سلة من السلع والخدمات التي تتغير مع تغير تركيبة الناتج المحلي الإجمالي.
- استخدام هاتين الأدوات يمكن من قياس التضخم بطرق مختلفة، مما يوفر صورة أكثر شمولاً للتغيرات في الأسعار داخل الاقتصاد (Alioua, 2022).

الفرع الثاني: أسباب التضخم.

معرفة أسباب أي مشكلة، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، أمر بالغ الأهمية، حيث يساعد ذلك في تسهيل عملية علاجها والتخلص منها. وبالنظر إلى التضخم كمشكلة اقتصادية يعاني منها جميع اقتصاديات العالم، حيث يعبر عن الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فإن له عدة أسباب يمكن تصنيفها إلى جانبين رئيسيين: الطلب الكلي والعرض الكلي. وفيما يلي تفصيل لكل منهما:

أولاً: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يعزى الزيادة في مستوى الأسعار (التضخم) إلى وجود فائض في الطلب الكلي بدون زيادة مقابلة في العرض الكلي. يعني ذلك أن زيادة الطلب، سواء في سوق السلع أو سوق عوامل الإنتاج، لا تلتقي تجاوباً من العرض السلعي. ونتيجة لذلك، ينشأ فائض في الطلب على العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للطلب الزائد على السلع والخدمات، سواء كان هذا الطلب استهلاكياً أو استثمارياً أو حكومياً، دون أن تتمكن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من تلبية هذا الطلب الزائد. وبالتالي، ينعكس هذا الأمر على ارتفاع الأسعار. ولتوضيح أكثر، يمكن تقديم أسباب ودوافع هذه الزيادة في الطلب الكلي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الإجمالي ولا يتزايد بنفس القدر المنتجات والسلع المتاحة، مع افتراض وجود حالة تشغيل كاملة. وبالتالي، فإن حركات أسعار السلع تكون نتيجة لصدمات الطلب الإجمالي التي تؤدي إلى عدم التوازن بين الطلب والعرض. وبالتالي، يعتبر حجم الإنفاق الإجمالي، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، هو العامل الحاسم كسبب للتضخم.

2- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: يعد توسيع نطاق البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات عاملاً مهماً في توفير كميات كبيرة من النقد للأسواق. يمكن أن ترغب الحكومة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، لذلك تشجع المصارف على فتح الائتمان بوسائلها المعروفة مثل تخفيض

أسعار الفائدة. وبذلك، يزداد اهتمام رجال الأعمال بالاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي. ونظرًا لثبات حجم العرض، يحدث ارتفاع في الأسعار، مما يشير إلى ظاهرة التضخم، والتي يمكن أن تكون ناتجة عن الائتمانات التي تم فتحها من قبل المصارف للمنتجين.

3- العجز في الميزانية : هذه السياسة النقدية تعتبر وسيلة تستخدمها الحكومات والدول لتمويل مشاريعها الإنتاجية وتشغيل العوامل الإنتاجية الشاغرة في المجتمع، حيث تهدف إلى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ويتم تمويل العجز في الميزانية عمداً لتمويل الخطط التنموية. تعتبر هذه السياسة وسيلة متعمدة تستخدمها الحكومة لتنشيط النشاط الاقتصادي، مع الاعتماد على المنهج المالي الكينزي. وعلى الرغم من الآثار السلبية المحتملة، إلا أنه في حال كانت جميع العوامل الإنتاجية مشغولة، فإن النفقات العامة قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم، نتيجة لعدم التوازن بين زيادة الإنفاق العام والعرض السلعي.

4- تمويل العمليات الحربية : تعد الحروب من الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة للنفقات العامة الكبيرة التي تترتب عليها. وفي حالة انخفاض القدرة المالية للدولة، تلجأ إلى أقرب مورد تمويلي وهو الإصدار النقدي لتوفير الأموال اللازمة. يبدأ الحاجة إلى التمويل قبل بدء الحرب للتحضير لها، وأثناء الحرب لإدارة شؤون البلاد، وبعد الحرب لمعالجة آثارها الاقتصادية.

5- الارتفاع في معدلات الاجور : يعود السبب المباشر والفعال لظهور التضخم إلى ارتفاع الأجور، حيث يؤدي زيادة دخل العمال إلى زيادة الطلب الكلي، ونظرًا لثبات العرض الكلي، ينتج عن ذلك ظهور الضغوط التضخمية.

ثانياً: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض: كما سبق ذكره، يعتبر التضخم ارتفاعاً عاماً في مستوى الأسعار ناتج عن عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. تم التطرق إلى جانب الطلب الكلي وأهميته بالنسبة للعرض الكلي. يجب الإشارة إلى أن العرض الكلي يصل إلى مستوى التشغيل الكامل، وفي هذه الحالة لا يمكن للعرض تلبية الزيادة في الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار. هناك عدة أسباب تعيق العرض الكلي من تلبية الزيادة في الطلب الكلي، منها:

1- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي : يمكن أن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرناً أو معطلاً بحيث لا يؤدي إلا إلى زيادة في السلع والخدمات نتيجة لعمله بكامل طاقته أو لتحقيق الاقتصاد الكامل لكل عناصر الإنتاج. وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج إلى زيادة أسعار المنتجات، ويعود ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلبية الطلب الكلي الفعال نتيجة لتحقيق مرحلة الاستخدام الكامل في الاقتصاد، مما يعيق الاستجابة للطلب الكلي المتزايد أو بسبب نقص الكفاءة الإنتاجية أو وجود عناصر إنتاج غير مؤهلة.

2-زيادة أسعار مستلزمات الانتاج : قد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج ناتجًا عن عدة عوامل، مثل نقص في الإنتاج في قطاع معين يدخل في إنتاج قطاع آخر، أو زيادة في أسعار المواد الخام وتكاليف نقلها وتأمينها، أو ارتفاع تكلفة رأس المال. كما يمكن أن يكون السبب في ارتفاع التكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة نفقات استهلاكها، خاصة إذا كانت أسعار الآلات الحديثة مرتفعة. لذا، يجب على المشروع رفع أسعار الإنتاج النهائي لتعويض هذه الزيادات في التكاليف من خلال إضافة هامش ربح أكبر، وقد ترتفع الأسعار بالضرورة، خاصة إذا كانت المشاريع تعمل في وضع احتكاري داخل السوق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون سبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج هو زيادة أسعار الواردات من تلك المستلزمات (التضخم المستورد)، خاصة إذا كان الإنتاج المحلي يعتمد بشكل كبير على هذه الواردات.

3-تناقص في العناصر الإنتاجية : يشمل ذلك المواد الأولية والخام، بالإضافة إلى العمال والموظفين، ويمكن أن يكون هناك نقص في رأس المال العيني بسبب أسباب طبيعية مثل الزلازل أو الحروب، وقد يكون السبب أحيانًا في عدم مرونة الأساليب الإنتاجية وقدرتها على زيادة الإنتاج أو تقديمها وعدم تطورها أيضًا. (بن عطار و ثامر، 2016-2017)

المبحث الثاني: الإطار الفكري والنظري للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة لعلاج الاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية والجزائر مثل بقية الدول النامية عانت من الاختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم ويزداد

تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، والجزائر عانت من هاته المشكلة وغيرها من الاختلالات الاقتصادية، والتي انعكست سلبا على اقتصادها، وسعت الجزائر للتخفيف من هذه الظاهرة فقامت بالاستعانة بأدوات السياسة المالية المختلفة فتبنت سياسات إنفاقية وإيرادية وغيرها، بهدف الخروج من مأزق التضخم.

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية:

تم اشتقاق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. كانت السياسة المالية في الأصل تشمل كلاً من المالية العامة وميزانية الدولة. يعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمياً من خلال نشر كتاب "السياسة المالية دورات الأعمال" للبروفيسور HANSEN H Alain.. يعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات أهداف المجتمع الذي تعمل فيه، حيث كان يهدف المجتمع في السابق إلى إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة. ولذلك، ركز الاقتصاديون اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة لضمان توازنها. ومع ذلك، نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، فإن هذه القرارات قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً، مما يثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة لتحقيق فعاليتها بشكل مرغوب. وبناءً على هذه التوازن يتكون أساس مفهوم السياسة المالية.

يتضمن الفكر المالي تعريفات متنوعة لمفهوم السياسة المالية، حيث نذكر بعضها كمثال دون التقييد.

- تُعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات التي تتعلق بالإيرادات والنفقات العامة، وتهدف إلى تحقيق أهداف محددة.
- عرفت سياسة استخدام أدوات المالية العامة بأنها برامج تستخدم لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل الوطني ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

- كما هو معروف، تُعتبر هذه مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة بهدف التأثير في الاقتصاد القومي والمساهمة في المحافظة على استقراره العام وتنميته، بالإضافة إلى معالجة المشاكل التي تواجهه ومواجهة جميع الظروف المتغيرة.
 - تعتبر هذه الجزء من سياسة الحكومة المتعلقة بتحقيق إيرادات الدولة من خلال الضرائب وغيرها من الوسائل، من أهم الجوانب التي تحدد مستوى نمط إنفاق هذه الإيرادات.
- هناك تعريف آخر للسياسة المالية يفصل عن التعاريف السابقة، حيث يشير إلى أنها تتضمن السياسات والإجراءات المدروسة التي تتعلق بمستوى الإنفاق الحكومي وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة. من خلال التعريفات السابقة، يمكننا القول إن السياسة المالية هي أداة تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها. تعد السياسة المالية برنامجاً مالياً يتبعه الحكومة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة، بالإضافة إلى القروض العامة، لتحقيق أهداف محددة تشمل تعزيز الاقتصاد الوطني، وتعزيز عملية التنمية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص متساوية للمواطنين، والحد من الفجوات بين الطبقات الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

يمكن القول بأن السياسة المالية تعتبر السياسة التي تهدف من خلالها الحكومة إلى استخدام برامج الإنفاق والإيرادات العامة بشكل منظم ضمن الميزانية العامة، بهدف تحقيق آثار إيجابية وتجنب الآثار السلبية على الدخل الوطني والإنتاج والتوظيف، وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشاكل ومواجهة التحديات المختلفة. (مسعود، 2005-2006)

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي: (حدادي ع. ا.، 2017)

ظهرت بوادر علم المالية العامة في الثلث الأول من القرن التاسع عشر. أول من قام ببحث معمق في الأصول المالية كان العالم الفرنسي بودان في عام 1758، وبعدها ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية والنظام الضريبي في أوروبا، مثل كتاب "روح القوانين" لمونتيسكو. في عام 1776، نشر الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث كتابه الشهير "ثروة الأمم"، الذي يوضح القواعد الصريحة لمختلف أنواع الضرائب. ثم جاءت الثورة الفرنسية الكبرى التي قلبت القضايا المالية على عاقبها واعتبرت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة والتشريع المالي. في مطلع القرن العشرين، أصبح علم المالية العامة علماً قائماً بذاته.

مر الفكر المالي في تطوره بعدة مراحل، الأولى متعلقة بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما الثانية فتتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة.

- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

في هذه المرحلة، كان الأفراد يتولون النشاط الاقتصادي دون تدخل الدولة، وكانت الدولة تحجم عن التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. شبه زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميث الدولة برجل الحراسة الليلي. اتسمت السياسة المالية في ظل النظرية المالية التقليدية بكافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، حيث كانت تقوم على قانون ساي للأسواق ومدلول اليد الخفية لآدم سميث. اقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية مثل الإدارة، العدل، الدفاع وتوفير الأمن. أكد الكلاسيكيون ضرورة تحقيق مبدأ "الحياد المالي" بحيث لا يؤثر تدخل الدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص.

- السياسة المالية في الفكر الكينزي

ظلت النظرية الكلاسيكية سائدة لفترة طويلة في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد، مما أدى إلى نشوء الأزمة العالمية سنة 1929م، والمعروفة بأزمة الكساد العظيم. على إثر هذه الأزمة، ظهرت الدعوة إلى المزيد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية. كان الاقتصادي جون ماينارد كينز من الأوائل الذين ثاروا ضد أفكار النظرية الكلاسيكية ونادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي وتعتبر قطاعًا حيويًا له أهمية كبرى وآثار بالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني. وأوضح أن السياسة المالية، من خلال تكييف مستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية، تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة. شدد كينز على أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي ككل، حتى لو أدى ذلك إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدى القصير. بهذا، أخرج كينز السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، مقضيًا على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة.

أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة المالية العامة على الاقتصاد إذ أصبحت الضرائب والقروض العامة والموازنة العامة من أدوات التوجه الاقتصادي. أشار كينز إلى أن السياسة المالية تعد من بين أهم الأسلحة لمكافحة البطالة والكساد، رافضًا قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى إحداث الاختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة. استنتج كينز أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى

مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد على ضرورة تدخل الحكومة لمواجهة أزمة الكساد والتضخم.

- السياسة المالية في التحليل النقدي

بعد فشل السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت في الارتفاع بنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وظهر التضخم الركودي، برزت أفكار المدرسة النقدية. زعم أصحاب النظرية النقدية أن السياسة النقدية هي وحدها القادرة على وضع حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكن مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد. وهذا الأخير مخالف تمامًا لرأي رواد النظرية الكينزية، الذين يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود.

يعود سبب ابتعاد النقديين عن دور وفعالية السياسة المالية إلى عدم إيمانهم بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. يرون أن السياسة التوسعية في المالية العامة غير المصحوبة بزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، مما يعوق عملية التمويل ويؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأهدافها

الفرع الأول: أدوات السياسة المالية

تعتبر الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية، والتي تم شرحها سابقًا، تعتبر السياسة المالية أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد. يمكن تقسيم أدوات السياسة المالية إلى:

1. أدوات تلقائية أوتوماتيكية :

- تغيرات تصاعدية في حصيللة الضرائب : المقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية، وهو نظام يتم فيه زيادة الضرائب بنسبة متناسبة مع زيادة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الضرائب المحصلة. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض في إجمالي الضرائب المحصلة. من الناحية الاقتصادية، في حالة وجود ركود في الاقتصاد، ينخفض إجمالي الضرائب المحصلة بناءً على الدخل. وهنا

يظهر دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق وتقليله، مما يساهم في ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه وفقاً لحالة الاقتصاد.

- **تغير في مستوى الإنفاق** : نمط استهلاك الفرد يؤدي إلى تغيير بطيء في مستوى الإنفاق الخاص بهم. في حالات الانكماش وانخفاض الدخل، يستمر الإنفاق على نفس المستوى لفترة من الوقت، مما يخدم السياسات المالية التي تهدف إلى الحفاظ على الإنفاق الحيوي. على سبيل المثال، إذا كان لدى شخص راتب قدره 4000 دينار جزائري وينفق 3000 دينار جزائري، ثم ينخفض راتبه إلى 2500 دينار جزائري، فإن إنفاقه لن ينخفض بنفس النسبة. بدلاً من ذلك، قد يلجأ إلى وسائل مثل الاقتراض أو التوفير للحفاظ على نمط استهلاكه السابق الذي يبلغ 3000 دينار جزائري حتى يتكيف مع الوضع الجديد. تخدم هذه الفترة خطط السياسة المالية التي تهدف إلى الحفاظ على الإنفاق.

- **توزيع الأرباح الرأسمالية** : من المعروف أن الشركات عادة لا تقوم بتغيير مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين في المدى القصير. ومع ذلك، إذا كان الاقتصاد على وشك الدخول في فترة انكماش، فإن الشركات لا تقوم بتخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين. بالعكس، فإنها تعتمد على الحفاظ على هذا المستوى أو زيادته. وبذلك، تعمل هذه السياسة على تصحيح الأوضاع وتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة غير مباشرة.

- **الإعانات الحكومية** : إذا تم دعم الحكومات للقطاعات، مثل الزراعة على سبيل المثال، فإن الأفراد الذين يستفيدون من هذا الدعم سيظل مستوى إنفاقهم ودخولهم مستقرًا، مما يساهم في تحقيق أهداف السياسة المالية. وتتمثل هذه الدعم في تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي على شكل إعانات ومساعدات. بعد دراسة هذه الأدوات التلقائية، نود أن نشير إلى نقطتين أساسيتين:

- تعتبر هذه الأدوات آلية ولا تحتاج إلى سياسات فعالة لأنها تعتبر أدوات تلقائية.

- أي أداة من هذه الأدوات تكون غير قادرة بمفردها أو مع غيرها على منع حدوث الكساد والتضخم، والدور الرئيسي الذي يمكن لهذه الأدوات أدائه هو التخفيف أو المساعدة في تباطؤ معدل الزيادة أو النقصان في الاقتصاد.

2. الأدوات المقصودة (المستقلة):

- تم اختيار هذا الاسم للأدوات بسبب الحاجة إلى تدخل فعال ومباشر من قبل الدولة، حيث تقوم الحكومة بالدخول مباشرة في أنشطة محددة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، سواء كان ذلك في

مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو. يمكن تلخيص هذه الأدوات بأنها تتطلب تدخلا مباشرا وفعالا من الحكومة لتحقيق أهدافها المالية.

زيادة نفقات الحكومة من خلال برامج الأشغال العامة: ويتم ذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تهدف إلى توفير فرص عمل وزيادة معدلات التوظيف، من خلال إنشاء مرافق خدمات عامة مثل بناء الأبنية وتعبيد الطرق وإنشاء المدارس، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاع النقل وغيرها من الإجراءات التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الطلب الكلي في الاقتصاد، مما يساهم في معالجة الركود الاقتصادي.

- **تغيير معادلات الضرائب** : في حالة الكساد، تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب بهدف زيادة الدخل القابل للإنفاق، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويساعد على إنعاش الاقتصاد. وعلى الجانب الآخر، في حالة التضخم، تقوم الحكومة بزيادة الضرائب بهدف تقليل الدخل القابل للإنفاق، وهذا يؤدي إلى نقصان الطلب الكلي ويساعد على استقرار الأسعار.

- **مشروعات التوظيف العام** : هذه الوظائف المؤقتة التي تقدمها الحكومة تهدف إلى إيجاد حلاً مؤقتاً لمشكلة البطالة، حتى يتمكن الاقتصاد من توفير فرص عمل دائمة أو مناسبة للعاطلين عن العمل. (بلقاسمي، 2020-2021)

الفرع الثاني: اهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على تنسيق نشاطها مع نشاط الأفراد والتوافق معه، وتوحيد الأهداف والجهود دون تعارض أو تنافس، ولذلك أصبح من الضروري على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني: التوازن المالي، التوازن الاقتصادي، التوازن الاجتماعي، والتوازن العام.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعتبر جزءاً من أهداف السياسة الاقتصادية الشاملة، حيث تتميز بأهداف خاصة وتترك في أهداف مشتركة مع باقي السياسات الاقتصادية مثل تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق معدل كامل للتوظيف وتحقيق النمو الاقتصادي.

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية :

ويتم ذلك عن طريق الاستفادة الأمثل من الموارد الاقتصادية المتاحة لأفراد المجتمع واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة، والحفاظ على توزيع الدخل والثروة داخل المجتمعات، واستخدام موارد الدولة بشكل كامل. على سبيل المثال، يجب أن يتميز النظام الضريبي بالمرونة والإنتاجية التي تلبى احتياجات الخزينة العامة، وفي الوقت نفسه تكون عادلة في توزيع الأعباء الضريبية وتوقيت جمعها. كما يجب استغلال الموارد

الطبيعية وتشجيع المشاريع والأفراد على الاستثمار فيها. يمكن تحقيق ذلك من خلال السياسة الضريبية وتشجيع استغلال الموارد من خلال تقديم تخفيضات ضريبية تدريجية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسة المالية استخدام الإنفاق العام كأداة لتقديم مساعدات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وتوفير فرص عمل جديدة، واستخدام القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال على مراحل طويلة وبفوائد مميزة.

2. تحقيق الاستقرار في الأسعار:

من خلال تقليل التقلبات في مستويات الأسعار التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، وضمان توفر السيولة المالية بشكل مثلى، وتجنب خطر التوقف عن الدفع، يتم تعزيز القدرة على مواجهة أي التزامات مالية وتحقيق عائد كبير من خلال تخفيض تكاليف الاقتراض والاستثمار الخاصة، وتحقيق التوازن بين الإنفاق القومي الإجمالي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة)، ويتم تحقيق استقرار في الأسعار والنتائج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة على مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.

3. تحقيق مستوى التشغيل الكامل:

تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة يعتبر أمراً حيوياً للنمو الاقتصادي، حيث بدأ الاهتمام بهذا المجال بعد أزمة الكساد العظيم. لذلك، لعبت السياسة المالية دوراً فعالاً في تجنب مشكلة البطالة من خلال زيادة النفقات الحكومية أو خفض الضرائب، وبالتالي تحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج. يُعتبر التوظيف الكامل أحد المطالب الأساسية للتنمية الاقتصادية وركيزة أساسية لنجاحها، حيث يشمل توظيف جميع عوامل الإنتاج، بما في ذلك الموارد البشرية التي تُعتبر أحد العوامل الرئيسية لتحديد مستويات المعيشة في المجتمعات المتقدمة. وبمعنى آخر، يهدف الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد ضمن الإمكانيات المتاحة داخل المجتمع.

4. تحقيق النمو الاقتصادي :

ويتم ذلك من خلال تدخل الدولة لتوسيع قدراتها الإنتاجية، حيث تعمل على زيادة معدلات النمو في القدرة الإنتاجية، وتعزيز مستويات الإنتاج، وتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية من خلال تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، واستغلال قدراتها الإنتاجية في تحسين مستويات رفاهية المجتمع من خلال تحقيق التوازن الاجتماعي، وتحقيق أفضل حجم للإنتاج من خلال تحقيق التوازن بين نشاط القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنتاج عن طريق النفقات العامة، حيث يتم تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة، من خلال تقديم الدعم للمشروعات الخاصة أو تنفيذ مشاريع عامة تهدف إلى زيادة الإنتاج. (راغب عطايري، 2019)

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

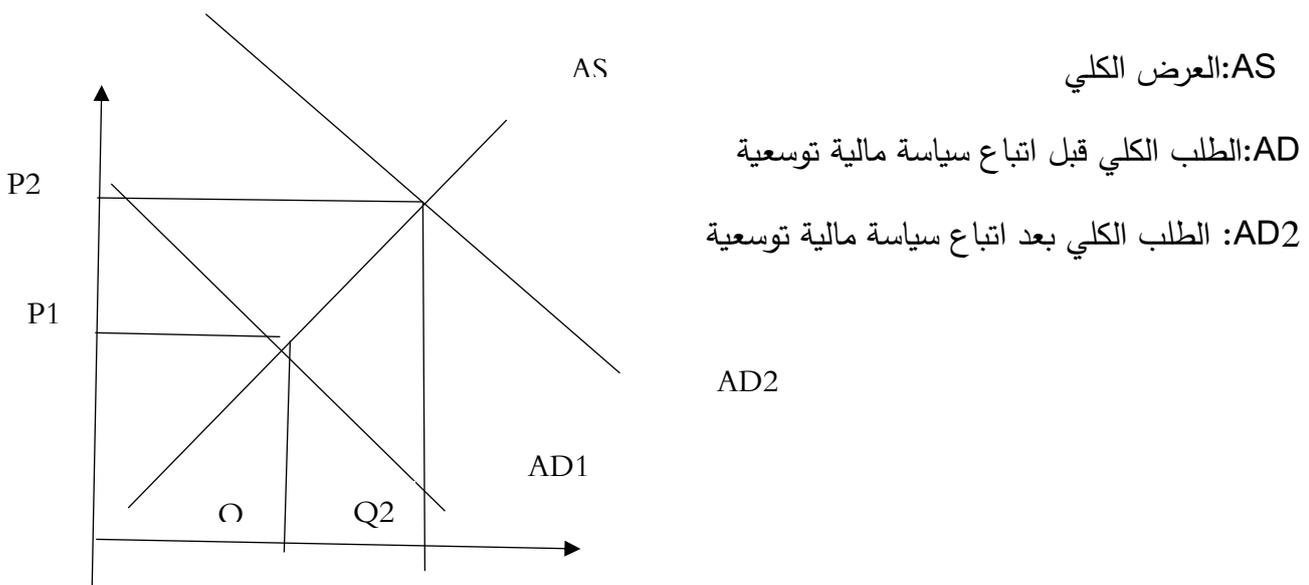
تُستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد لمعالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية، وتتجلى آلية عملها في عدة طرق:

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: تعني الفائض الكلي أن يكون العرض أكبر من الطلب، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تصريف المنتجات، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ونقص الوظائف والبطالة بأنواعها المختلفة، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى السياسة المالية التوسعية من خلال:

1. زيادة مستويات الإنفاق العام : يمكن تعزيز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، أو زيادة الدخل الشخصي للأفراد، حيث يُعدُّ إنفاق الحكومة دخلاً للأفراد. وبالتالي، يؤدي زيادة دخل الأفراد إلى زيادة الطلب، مما يحفز إنتاج المؤسسات ويزيد من الحاجة إلى قوى العمل الجديدة وزيادة فرص العمل، وهذا يساهم في معالجة مشكلة البطالة والكساد.

2. تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام : أو يمكن أن تقدم الحكومة إعفاء ضريبي للمواطنين بهدف زيادة الدخل المتاح للإنفاق، حيث يتم تخفيض أو إلغاء الضرائب التي كانت تفرض على المواطنين بنسبة معينة. وبالتالي، يصبح المبلغ المتاح للإنفاق الاستهلاكي والادخار أكبر، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، بما في ذلك الطلب على الاستثمار والاستهلاك. وبالتالي، يمكن للحكومة استخدام كلا الإجراءين معاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

شكل (1-1): السياسة المالية التوسعية



الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

يتم التعامل مع الكساد الاقتصادي من خلال تبني سياسة مالية توسعية تتضمن زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، أو تنفيذ الاثنين معاً.

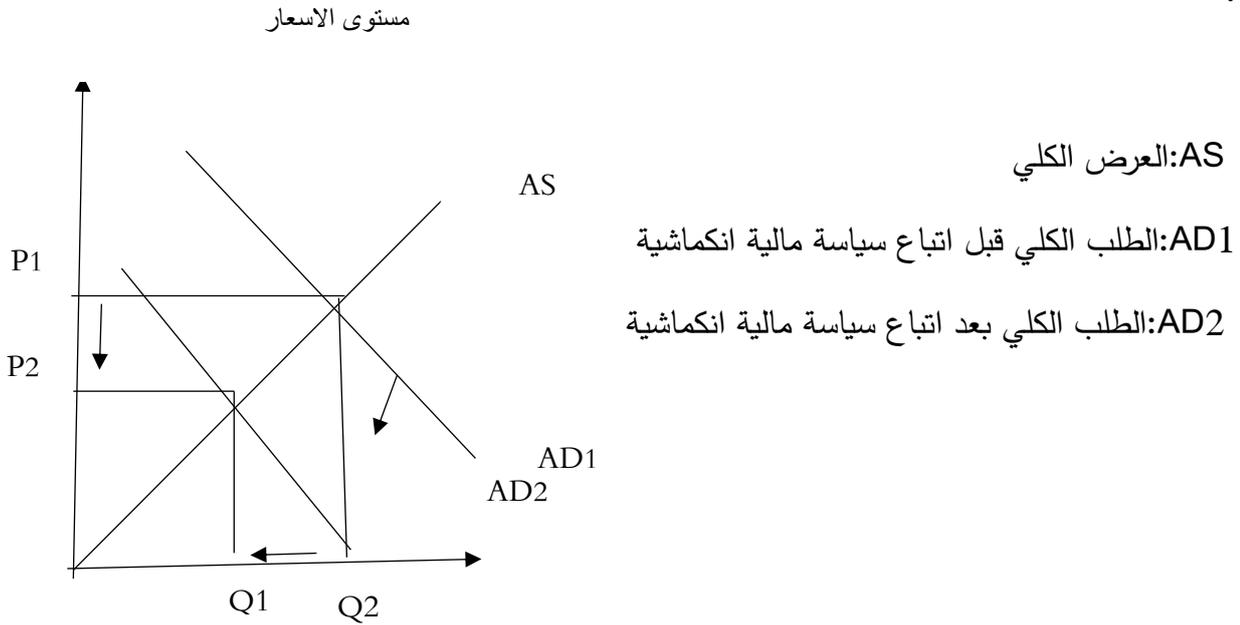
ثانياً: حالة التضخم الاقتصادي: يتمثل الدور الأساسي للسياسة المالية في محاولة تقليل مستوى الطلب والقدرة الشرائية من خلال اتباع سياسة مالية انكماشية، وذلك للتصدي للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وفقاً لما ذكره الأشقر.

1. تخفيض مستوى الإنفاق العام : يتم استخدام آلية المضاعفة من خلال تقليل حجم الاستهلاك، مما ينتج عنه نقص في الطلب الكلي، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار.

2. رفع مستوى الضرائب : يؤدي تقليل الدخل المتاح إلى تقليل الطلب، مما ينتج عنه تقليل مستوى الأسعار.

3. المزج بين الحالتين : أي تقليل مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب

شكل (1-2) السياسة المالية الانكماشية



عند حدوث التضخم الاقتصادي، يتم خفض مستويات الإنفاق العام وزيادة مستوى الضرائب، مما ينتج عنه تقليل مستوى الأسعار. (راغب عطايري، 2019)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول العلاقة بين السياسة المالية والتضخم.

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى عرض اهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بهدف توسيع المعارف ومحاولة الالمام بمختلف جوانب البحث ومنه تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب المطالب الأول تم التطرق فيه الى دور السياسة المالية في ضبط التضخم اما المطالب الثاني فيتمحور حول الدراسات باللغة العربية وفي المطالب الثالث فتم تخصيصه للدراسات باللغة الاجنبية

المطلب الأول: دور السياسة المالية في ضبط التضخم

السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تهدف إلى التحكم في الكميات الاقتصادية المهمة، مثل السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف، والسياسة التجارية. من بين هذه السياسات، تحتل السياسة المالية مكانة هامة. مع التحول الفكري الذي قدمه كينز بشأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ازدادت أهمية الموازنة العامة والسياسة المالية في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، بجانب السياسة النقدية. تحول المفهوم من التوازن المحاسبي إلى التوازن الاقتصادي، الذي يسعى لتحقيق استقرار الأسعار والاستخدام الكامل للقدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام.

الفرع الاول: السياسة الضريبية ودورها في ضبط التضخم:

السياسة الضريبية تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي للدولة. تُستخدم الضرائب لتحقيق أهداف مالية وتمويل النفقات العامة، وتعمل كأداة لتحكم اقتصادي لتحقيق أهداف متعددة.

في أوقات التضخم، يمكن زيادة الضرائب لسحب القوة الشرائية الزائدة، مما يقلل مستويات الدخل والطلب الكلي ويمول النفقات العامة. أما في حالة الكساد، يجب زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي. زيادة الضرائب في هذه الحالة قد تؤدي إلى نقص الإيرادات المستقبلية وانخفاض الأجور وارتفاع الأسعار إذا لم تواكب الرواتب الزيادات في الأسعار.

تطبيق السياسة الضريبية يواجه عدة عوائق تعيق تحقيق أهدافها، منها:

- **قيود إحصائية:** تشمل الرقابة الإحصائية غير الدقيقة لحساب الإنفاق الكلي أو الناتج الكلي المتوقع، مما يؤثر سلبًا على التخطيط المالي والتقديرات الاقتصادية مثل الاستهلاك والاستثمار.
- **ارتفاع تكلفة الضرائب:** يمكن أن تقلل الاقتطاعات الضريبية من الحوافز للإنتاج، خاصة إذا كان أصحاب العمل يتوقعون أن تتأثر أرباحهم بشكل سلبي بسبب الضرائب العالية.

الفرع الثاني: سياسة الإنفاق العام ودوره في ضبط التضخم:

زيادة النفقات العامة هي ظاهرة شائعة في معظم الدول، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة حيث لا تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات. تقوم الدولة بتنظيم الإنفاق العام كوسيلة للتأثير على الاقتصاد، حيث يمكن تقليصه في حالة التضخم وزيادته في حالة الانكماش لضبط الاقتصاد.

الإنفاق العام يؤثر على مستوى الأسعار بتأثيره على قوى العرض والطلب، مثل زيادة الطلب على السلع والخدمات. تتنافس الدولة مع القطاع الخاص في الطلب على عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات، خاصة عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

الإنفاق العام قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الإنتاجية دون مراعاة القدرة الإنتاجية، مما يسبب ارتفاعاً في الأسعار. لذا، يجب توجيه الإنفاق العام وفقاً لنوعية الاقتصاد. في حالة التشغيل الناقص، يمكن لزيادة الإنفاق العام أن تعزز الطلب على الموارد الإنتاجية وتدفع الاقتصاد نحو التشغيل الكامل وزيادة الناتج الوطني. على الجانب الآخر، في حالة التشغيل الكامل، قد تؤدي زيادة النفقات العامة إلى ظهور علامات تضخمية، حيث لا يمكن لجهاز الإنتاج تلبية زيادة الطلب الإضافي بزيادة الإنتاج بسبب القدرة الإنتاجية القصوى المحدودة. في حالة الكساد، تلعب النفقات العامة دوراً هاماً في الحفاظ على استقرار الأسعار، حيث يمكن للدولة زيادة إنفاقها لتقديم المساعدات وضمان استمرارية الأسعار والأعمال التجارية المهمة للمؤسسات.

في فترات التضخم، ينبغي خفض الإنفاق الاستهلاكي قدر الإمكان، مع المحافظة على الإنفاق الاستثماري الذي يسهم بشكل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية التي تفتقر إلى المرونة والكفاءة في الجهاز الإنتاجي والبنية التحتية العامة.

عند وضع سياسة مالية، يجب على الدولة اختيار الإنفاق الأمثل الذي يؤثر بشكل إيجابي على المتغيرات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار، مثل التوازن الاقتصادي. لذلك، يفضل أن تتوجه الدول النامية بتوجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات في البنية التحتية والرأس المال البشري لدعم عملية التنمية الاقتصادية بفاعلية.

التضخم يؤدي إلى سوء توزيع الدخل الوطني، لذا تستخدم الدول النفقات العامة لإعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة، بما في ذلك:

1. توفير خدمات اجتماعية للفقراء بأسعار مخفضة أو مجانية، مما يعزز دخلهم الحقيقي ويحسن أوضاعهم المالية.

2. تحسين مستوى المعيشة لديهم وزيادة إنتاجيتهم، وتوفير فرص عمل جديدة من خلال مشاريع تنموية، مما يسهم في توزيع الدخل لهم عبر أجور ورواتب.

الفرع الثالث: سياسة العجز الموازي ودوره في ضبط التضخم:

العجز المالي يحدث عندما تتجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، وقد يكون ذلك نتيجة لسياسات تهدف إلى زيادة الإنفاق أو تقليل الإيرادات، أو بسبب قصور في تحصيل الإيرادات. لتغطية هذا العجز، يمكن للدولة اتباع عدة خيارات، منها:

- تلجأ الدولة إلى الاقتراض العام لتمويل العجز الموازي عبر طرح أوراق مالية للاكتتاب أو الاقتراض من المؤسسات الدولية. يمكن للقروض أن تمحو نفسها تدريجياً بسبب زيادة السكان والثروة الوطنية وتدهور قيمة النقود. يهدف الاقتراض الداخلي إلى تحويل القوة الشرائية من الأفراد إلى الدولة لزيادة الضغط على التضخم، ويعتمد ذلك على اتساع السوق المالية. في الاقتصادات غير المرنة أو التي تعاني من التشغيل الكامل، يؤدي إنفاق القروض على النفقات الاستهلاكية إلى ارتفاع الأسعار. ولتقليل تأثير القروض على التضخم، قد تمتنع الدولة عن إنفاقها لامتناس القوة الشرائية الزائدة. إنفاق القروض على المشاريع الإنتاجية يمكن أن يؤدي أيضاً إلى التضخم، لكن بدرجة أقل، بسبب تحويل العمال من الصناعات الاستهلاكية إلى الإنتاجية. الدول النامية تسعى إلى تمويل مشاريع منخفضة التكلفة لتحقيق إنتاج سريع ولتخفيف التأثيرات التضخمية.

يمكن للدولة استخدام الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل العجز الموازي، لكن يجب توخي الحذر من ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة الكتلة النقدية. لهذا السبب، تفرض العديد من الدول قيوداً تنظيمية على هذا النوع من التمويل. يمكن تمييز ثلاث حالات لتأثير الإصدار النقدي على الاقتصاد الوطني كما يلي:

1. **زيادة الكتلة النقدية بنسبة أقل من زيادة حجم السلع والخدمات:** في هذه الحالة، ستؤدي الزيادة النقدية إلى ارتفاع الأسعار.

2. **تجميع أو تخزين النقد الزائد من قبل أفراد المجتمع:** يحافظ هذا على استقرار الأسعار بسبب عدم ارتفاع الطلب. ومع ذلك، إذا قام الأفراد بإنفاق هذا النقد الزائد لاحقاً، سيزداد الطلب وسترتفع

الأسعار.. (بن عطار و ثامر، 2016-2017)

المطلب الثاني: ادبيات الدراسة باللغة العربية:

❖ دراسة راغب محمد راغب عطاوي سنة 2019 تحت عنوان أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين خلال الفترة (2000-2018) جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا باستخدام منهج

EVIIEWS

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين خلال الفترة (2000-2018)، وقد استخدم الباحث المنهج التكاملي (وصفي وقياسي) وذلك باستخدام برنامج (EViews) من خلال اختبار تحليل الانحدار للوصول إلى النتائج وتحليلها بشكل تفصيلي. لقد أظهرت النتائج بان هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. كما أظهرت ان هناك علاقة بين معدل التضخم، وكل من الإيرادات الضريبية في (الربع الحالي) والاستقرار السياسي في (الربع السابق) عند مستوى 10%، وتبين أيضاً وجود علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين كل من الإيرادات الضريبية في (الربع السابق)، والنفقات التحويلية في (الربع السابق)؛ وبالنهاية فقد أوصت الدراسة الى ضرورة العمل على تخلص الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية، وفرض قوانين لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي. ولا بد من الإشارة الى أن دور الإيرادات الضريبة الفلسطينية في تحقيق الأسعار ما زالت ضعيفة ومحدودة. (عطاوي ر.، 2019)

❖ دراسة بوعلام مولاي سنة 2016 بعنوان أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو

الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2015

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم دراسة اقتصادية قياسية لبناء نموذج لقياس أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر. تسعى معظم الدول إلى أن تلعب السياسات الاقتصادية، سواء كانت مالية أو نقدية، دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الانكماش والتضخم. ومن بين هذه الدول، باشرت الجزائر إصلاحات هامة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، لكنها لم تتمكن من الحفاظ على استقرارها الاقتصادي وتحقيق تنويع اقتصادي فعال.

تظهر الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تسهم في حدوث ظاهرة التضخم، أهمها عرض النقود والنفقات العامة. هذا يشير إلى أن السياسة المتبعة في الجزائر تركز على التوسع في الإنفاق العام دون أن يقابله توسع مكافئ في الجهاز الإنتاجي المحلي، مما يبرز محدودية قدراته. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الاختلالات الهيكلية الناتجة عن النمو غير المتوازن في القطاعات الاقتصادية إلى تفاقم ظاهرة التضخم (مولاي، 2016).

❖ دراسة سارة برحومة سنة 2017 تحت عنوان أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر-دراسة

قياسية باستخدام نموذج ARDL

هدفت هذه الدراسة القياسية إلى تحليل أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر واختبار طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين في المدى القريب والبعيد، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة (ARDL) على سلسلة زمنية سنوية لكل من الإنفاق العام والتضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2016. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الإنفاق العام والتضخم، وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين. في المدى القريب، يتأثر التضخم بشكل طردي بالإنفاق الحكومي مع تأخير زمني واحد. (سارة، 2017)

❖ دراسة طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، سنة 2020 بعنوان دور سياسة استهداف التضخم في

الحد من تقلبات الناتج: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL

يهدف هذا البحث إلى توضيح تأثير سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج في الجزائر، من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تطور معدل التضخم وفجوة الناتج المحلي الإجمالي، وقياس هذا التأثير باستخدام نموذج ARDL للفترة من 1980 إلى 2017. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر اعتمدت سياسة استهداف التضخم رسميًا في عام 2011، مع تحديد معدل تضخم مستهدف بنسبة 4%. ومع ذلك، لم تستوفِ المتطلبات الأساسية لتطبيق هذه السياسة بشكل فعال، ولم تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في معدلات التضخم. كما أظهرت الدراسة القياسية أن هناك تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا لمعدل التضخم على فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل. فعندما ينخفض معدل التضخم، تتسع فجوة الناتج بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أن سياسة استهداف التضخم لم تكن فعالة في تقليل تقلبات الناتج في الجزائر. (محمد، 2020)

المطلب الثالث: ادبيات الدراسة باللغة الإنجليزية.

دراسة (2018) Muhammad Ijaz, Hussain tasneem zafar

The Interrelationship between Money Supply, Inflation, Public Expenditure an Economic Growth

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين عرض النقود، التضخم، الإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة من 1972 إلى 2015. تم تطبيق "منهجية اختبار الحدود" ARDL لتحديد التكامل المشترك وتقنية "ECM" لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات على المدى الطويل والقصير. تم استخدام "اختبار جرانجر للسببية" لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات.

أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، والتضخم. كما أوضحت نتائج نموذج "ECM" وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المذكورة، إلا أن سرعة التكيف بطيئة وتقل قليلاً عن 20%. وكشفت نتائج اختبار "جرانجر للسببية" أن السببية تتجه من التضخم إلى النمو الاقتصادي، بينما توجد سببية بين التضخم والإنفاق الحكومي، وكذلك بين التضخم وعرض النقود، وهي ثنائية الاتجاه. خلصت الدراسة إلى أن السياسات النقدية والمالية تؤثر بشكل ملموس على النمو الاقتصادي. (Muhammad Ijaz Hussain, 2018)

➤ دراسة (2016) Mohsen mehrara, mohsen behzadi, sadek razaei

The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, STR approach

تدرس هذه الورقة البحثية العلاقة غير الخطية بين التضخم والإنفاق الحكومي باستخدام بيانات فصلية على مدار الفترة 1990-2013، باستخدام نموذج الانحدار الانتقالي السلس. اقترحت النتائج نموذج نظامين باستخدام التضخم، ونمو الإنفاق الحكومي، والنتائج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السيولة. وتم التعرف على تأخر السيولة كمتغير انتقالي. وأظهرت هذه الدراسة أنه في نظام شح النقود أو النمو المنخفض للسيولة، لا يكون الإنفاق الحكومي تضخميًا في نظام النمو المنخفض للسيولة، يكون لهذا المتغير تأثير تضخمي منخفض وربما يحفز النمو الاقتصادي. تكون التوقعات التضخمية في النظام الأول أكثر فاعلية في التسبب في التضخم على المدى القصير التضخم على المدى القصير. وفي النظام التوسعي، يكون لزيادة المعروض النقدي في النظام الثاني تأثير أكبر على التضخم وليس على الطلب الكلي في النظام المنخفض. وفي نظام النقود الميسرة أيضًا، يمكن أن يكون الانضباط النقدي والمالي مفيدًا في خفض التضخم (Mehraraa, Soufiani, & Rezaei, 2016)

❖ دراسة 2022 trong tai nguyen, thuy duong phan ,ngoc anh tran

"Impact of fiscal and monetary policy on inflation in Vietnam"

هذه الدراسة تهدف إلى تقييم تأثير السياسات النقدية والمالية على التضخم في فيتنام خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2020 باستخدام نموذج الانحدار الشعاعي (VAR)، بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من البنك الدولي والمكتب العام للإحصاء في فيتنام. تشير نتائج البحث إلى أن التضخم في فيتنام يتأثر بشكل إيجابي بالعجز المالي (2.943)، والكتلة النقدية (2.672)، والإنفاق الحكومي (8.347)، وسعر الفائدة (3.187). من بين هذه العوامل، تمتلك الإنفاق الحكومي أكبر تأثير على التضخم. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر فتح التجارة (-0.311) أيضًا على التضخم، ولكن التأثير سلبي وضئيل. وأخيرًا، تتمحور

النتائج السياسية في تنسيق السياسات النقدية والمالية للحفاظ على مستوى معتدل من التضخم يعزز النمو الاقتصادي (Nguyen, Phan, & Tran, 2022).

❖ دراسة Ndari Surjaningsih, G.A.Diah Utari ,Budi Trisnanto

THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON THE OUTPUT AND INFLATION

تبحث هذه الدراسة في تأثير السياسة المالية على الناتج والتضخم، إلى جانب إلقاء نظرة على السياسة المالية التقديرية وكيفية تأثيرها على تقلبات الناتج والتضخم. تم تطبيق نموذج الخطأ المتجه على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من 1990 إلى 2009. أظهرت النتائج التجريبية أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي والضرائب فيما يتعلق بالناتج على المدى الطويل، وعلى عكس الإنفاق الحكومي، فإن للضرائب على المدى الطويل تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. يشير التكيف قصير الأجل إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على الناتج، بينما الزيادة الضريبية لها تأثير سلبي. هناك تأثير أكبر للإنفاق الحكومي على الناتج على المدى القصير مقارنة بالسياسات الضريبية. لذلك، فإن الإنفاق الحكومي يكون أكثر فعالية في تحفيز النمو الاقتصادي خاصة في أوقات الركود، مقارنةً بالسياسات الضريبية. في حين أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض التضخم، فإن زيادة الضرائب تؤدي إلى ارتفاع التضخم. كما تشير هذه الدراسة أيضًا إلى غياب السياسة المالية التقديرية التي تتخذها حكومة إندونيسيا (Surjaningsih, Utari, & Trisnanto, 2012).

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم توضيح كل متغيرات الدراسة بداية من تعريف التضخم وانواعه واهم المدارس الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم الاقتصادي، بالإضافة الى قياس التضخم وأسبابه ومن ثم تم تعريف وتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي بحيث تم التطرق الى أدوات واهداف وآلية عمل السياسة المالية و كان لابد في دراستنا من الناحية النظرية التطرق الى دور السياسة المالية في ضبط التضخم، بالإضافة الى الدراسات السابقة التي تناولت جزءا من متغيرات الحالية.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية

تمهيد:

الوصف القياسي للنموذج يعني توضيح العلاقات الاقتصادية بين المتغير المستقل والمتغير التابع المدروس في البحث. يتم ذلك من خلال تحويل هذه العلاقات الاقتصادية إلى صيغ رياضية قياسية، حيث يتم اختيار البيانات المناسبة للتحليل والتفسير والعرض في إطار قياسي. في هذا السياق، يشمل المتغير المستقل النفقات والارتفاعات، بينما يعبر المتغير التابع عن التضخم الاقتصادي الذي يتم دراسته، باستخدام النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية كمرجع نظري

المبحث الأول: تطور مؤشرات السياسة المالية والتضخم في الجزائر

من اجل دراسة المتغيرات التابعة والمستقلة سنقوم بتحليل تطور كل من النفقات العامة والايرادات الجبائية والتضخم، كان لازما علينا تناول العديد من الدراسات المتمثلة في التقارير البنك الجزائري من الفترة الممتدة 2010 - 2022 وحسب اطلاقنا في حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث وبالتالي سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب نتطرق فيها الى تحليل وتطور متغيرات الدراسة. وبسبب العديد من القيود المتعلقة بالوقت، اخترنا التقارير الوطنية من عام 2010 حتى عام 2022، والتي سنقوم بتحليلها في هذا الجزء.

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر

الجدول رقم 2-1: تحليل تطور الإيرادات الجبائية

السنة	الإيرادات الجبائية
1997	313900000000
1998	329800000000
1999	314800000000
2000	349500000000
2001	398200000000
2002	482900000000
2003	519900000000
2004	580400000000
2005	642200000000
2006	702800000000
2007	766800000000
2008	965200000000
2009	1146600000000
2010	1298000000000

2011	1527100000000
2012	1908600000000
2013	2031000000000
2014	2091400000000
2015	2354700000000
2016	2482200000000
2017	2630000000000
2018	2648500000000
2019	2843500000000
2020	2625200000000
2021	2672000000000
2022	2943200000000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى تقارير بنك الجزائر

شكل 2-1: تحليل تطور الإيرادات الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه تُظهر الإيرادات الجبائية اتجاهًا عامًا للزيادة خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 313.9 مليار في عام 1997 إلى 2943.2 مليار في عام 2022. وهذا يعكس نموًا اقتصاديًا عامًا وربما تعديلات في السياسات الجبائية مع العلم أن هناك بعض الفترات التي تظهر زيادات سريعة بشكل خاص:

✓ بين عامي 2002 (482.9 مليار) و2008 (965.2 مليار)، تضاعفت الإيرادات الجبائية.

✓ فترة أخرى من النمو السريع توجد بين عامي 2009 (1146.6 مليار) و2012 (1908.6 مليار).

في عام 2009، على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008، نجد أن الإيرادات الجبائية ارتفعت إلى 1146.6 مليار من 965.2 مليار في 2008. قد يكون ذلك بسبب إعادة ضبط السياسات الضريبية للتعامل مع الأزمة.

واجهت المالية العامة في الجزائر تحديات كبيرة، بالرغم من التحسن الطفيف في الوضع المالي الراجع الى الزيادة القوية في عائدات صادرات النفط خلال بداية الالفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار البترول عالميًا.

في الواقع، سجلت إيرادات الميزانية زيادة ملحوظة في عام 2010، حيث بلغت 4379.6 مليار دينار، مقارنة بـ 3676 مليار في العام السابق، مما يشير إلى زيادة بنسبة 19.1%. وكانت الإيرادات النفطية هي العامل الرئيسي وراء هذه الزيادة، إذ ساهمت بنسبة 70% من الزيادة الإجمالية، بينما جاءت الإيرادات خارج قطاع النفط بنسبة 29.5%. وعلى الرغم من تحسن الميزانية بشكل عام، فإن الإيرادات النفطية كانت أقل نسبيًا في العام 2010 مقارنة بالعام 2009.

ومن جهة أخرى، فقد شهدت الإيرادات الضريبية زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت بنسبة 12.3% في عام 2010، لتصل إلى 1287.4 مليار دينار، مقارنة بنسبة 50.8% في العام 2009. أما الإيرادات غير الضريبية، فقد شهدت أيضًا زيادة كبيرة، بنسبة 57.8%، مما يعكس تحسنًا عامًا في أداء الميزانية.

تم تمويل عجز السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات. يعتبر هذا الصندوق مصدر تمويل هام، وقد ساهمت قدرته على التمويل في تحسين المالية العامة للجزيرة العامة خلال العقد الماضي، من خلال التصدي لتقلبات أسعار المحروقات والصدمات الخارجية المحتملة التي تؤثر في الاقتصاد. تم تطوير نظام الجبائية البترولية بشكل يرتبط بحجم صادرات المحروقات، وهيكل الإيرادات الضريبية غير مرتبط بالمحروقات.

في عام 2016، شهدت إيرادات المحروقات انخفاضًا بنسبة 25% بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 15.2%. تراجع العجز الميزاني إلى 13.5% من إجمالي الناتج الداخلي في عام 2016 مقابل 15.3% في عام 2015. وصلت إيرادات الميزانية في عام 2016 إلى 5042.2 مليار دينار، بانخفاض قدره

1.2% مقارنة بعام 2015. تراجعت الإيرادات الكلية بنسبة طفيفة، حيث بلغت 29.0% من التدفق السنوي للثروة المنتجة مقابل 30.6% في عام 2015 و33.3% في عام 2014. ارتفعت نسبة الإيرادات خارج المحروقات كجزء من الناتج الداخلي الإجمالي من 18.7% في عام 2014 إلى 22.7% في عام 2016. خلال عام 2022، سجلت زيادة كبيرة في إيرادات الميزانية، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 6.6% في عام 2022، مما أدى إلى زيادة الإيرادات خارج المحروقات. وتمثل هذه الإيرادات نسبة كبيرة من الإيرادات الكلية للميزانية.¹

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات في الجزائر

الجدول رقم 2-2: تحليل تطور النفقات العامة

السنة	النفقات
1997	845100000000
1998	876000000000
1999	961700000000
2000	1178100000000
2001	1321000000000
2002	1550600000000
2003	1690200000000
2004	1891800000000
2005	2052000000000
2006	2453000000000
2007	3108500000000
2008	4191000000000
2009	4246300000000

¹ تقارير البنك الجزائري خلال الفترة الممتدة 2010-2022 لتحليل الإيرادات الجيانية

2010	4466900000000
2011	5853600000000
2012	7058100000000
2013	6024200000000
2014	6995700000000
2015	7656300000000
2016	7297400000000
2017	7899100000000
2018	7732100000000
2019	7741300000000
2020	6902900000000
2021	7436100000000
2022	9660000000000

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى تقارير بنك الجزائر

شكل 2-2: تحليل تطور النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى تقارير بنك الجزائر

منذ بداية الألفية الجديدة، وتحديداً منذ عام 2000، شهد الاقتصاد الوطني ضعفاً نسبياً في الاستثمار الإنتاجي في القطاعات السوقية باستثناء قطاعات المحروقات، المياه، والطاقة. في تلك الفترة، شهدت النفقات العمومية ارتفاعاً ملحوظاً، وكانت هذه الزيادة حافزاً للنشاط الاقتصادي، مما جعل الإنفاق العمومي يلعب دوراً هاماً في توجيه الزيادة القوية في الموارد التي تولدها قطاع المحروقات. %.

يشير الجدول السابق أن النفقات تظهر اتجاهًا عامًا للزيادة خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 845.1 مليار في عام 1997 إلى 9660 مليار في عام 2022. وهذا يعكس زيادة في الإنفاق الحكومي على مر السنين. بين عامي 2007 (3108.5 مليار) و2008 (4191 مليار)، زادت النفقات بشكل كبير. في عام 2009، ارتفعت النفقات إلى 4246.3 مليار من 4191 مليار في 2008. هذا يشير إلى زيادة الإنفاق الحكومي للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية.

وخلال الفترة من 2005 إلى 2010، كانت نفقات الاستثمار أعلى بنسبة 126.7% من النفقات الجارية. وفيما يتعلق بنفقات التسيير والتجهيز الميزانية، فقد سجلت بمبلغ 3446 مليار دينار و3022.9 مليار دينار على التوالي، واستهلكت هذه النفقات بنسبة 77.9% و60.5% من المبالغ المدرجة في الميزانية على التوالي.

شهدت النفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية انخفاصاً بنسبة 16.5% في عام 2009 و29.6% في عام 2010، مع تراجع نفقات في قطاع الفلاحة والري بنسبة 31.2% وتراجعاً في النفقات الأخرى مثل التربية والتكوين والبنية التحتية الاجتماعية والثقافية.

وفي عام 2015، وبعد تراجع أسعار البترول سنة 2014 انخفضت الإيرادات الجبائية للمحروقات بحوالي 30%، وعرفت النفقات ارتفاعاً معتبراً، خاصة نفقات التجهيز مما أدى إلى عجز موازناتي كبير

وفي عام 2016، شهدت النفقات العمومية انخفاصاً بنسبة 3.6%، وتراجعت النفقات الجارية إلى 43.4% من إجمالي الناتج الداخلي، بينما انخفضت نفقات التسيير والتجهيز في القانون المالية لهذا العام.

وفي سنة 2022، شهدت النفقات ارتفاعاً بنسبة 29.9%، ووصلت إلى 9660 مليار دينار. وشهدت بعض القطاعات زيادات ملحوظة، مثل الصناعة التحويلية، بينما عرفت قطاعات أخرى تراجعاً في النفقات، مثل قطاع الزراعة والبنية التحتية الاقتصادية.²

² تقارير البنك الجزائري خلال الفترة الممتدة 2010-2022 لتحليل النفقات العامة

المطلب الثالث: تحليل تطور التضخم في الجزائر

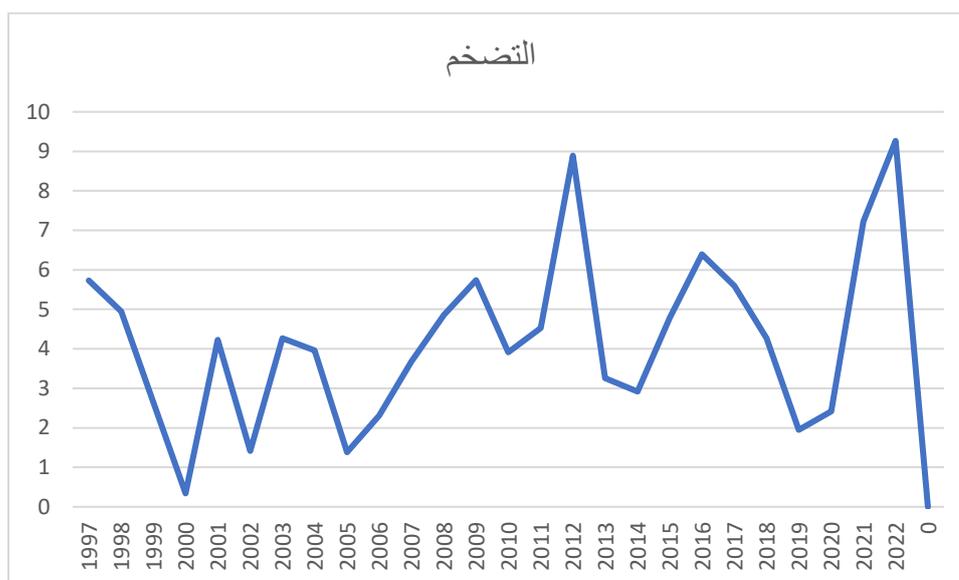
الجدول رقم 2-3: تحليل تطور التضخم

السنة	التضخم
1997	5,733522754
1998	4,950161638
1999	2,645511134
2000	0,339163189
2001	4,225988349
2002	1,418301923
2003	4,268953958
2004	3,961800303
2005	1,3824466567
2006	2,311499185
2007	3,678995747
2008	4,858590628
2009	5,737060361
2010	3,911061955
2011	4,524211505
2012	8,891450911
2013	3,25423911
2014	2,916926921
2015	4,784447007

2016	6,397694803
2017	5,59111591
2018	4,269990205
2019	1,951768211
2020	2,415130941
2021	7,226063074
2022	9,265515516

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى تقارير بنك الجزائر

شكل رقم 2-3: تحليل تطور التضخم



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا الى تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول رقم (2-3)، يمكننا تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر من عام 1997 إلى عام 2022. سنقوم بفحص الاتجاهات العامة، وفترات الارتفاع والانخفاض البارزة، وكذلك العوامل المحتملة التي أثرت على هذه التغيرات .

يُظهر التضخم في الجزائر تقلبات ملحوظة على مدى السنوات، حيث تراوح بين أدنى مستوى له عند 0.339% في عام 2000 وأعلى مستوى له عند 9.265% في عام 2022. هذه التقلبات تعكس التأثير بالتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد.

1. فترات التضخم المرتفع:

- **الفترة 2012-2013**: شهدت هذه الفترة أعلى مستوى للتضخم عند 8.891% في عام 2012، مما قد يشير إلى تأثيرات خارجية أو داخلية مثل الأزمات الاقتصادية العالمية أو السياسات النقدية المحلية.
- **الفترة 2021-2022**: شهدت الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في التضخم، حيث بلغ 7.226% في عام 2021 و9.265% في عام 2022، مما يعكس تأثيرات التضخم العالمي والاضطرابات الاقتصادية بعد جائحة كوفيد-19.

2. فترات التضخم المنخفض:

- **الفترة 1999-2000**: سجلت هذه الفترة أدنى مستوى للتضخم عند 0.339% في عام 2000، مما قد يعكس سياسات اقتصادية ناجحة أو ظروف اقتصادية مواتية.
- **الفترة 2005-2006**: شهدت انخفاضاً نسبياً في التضخم إلى 1.382% في عام 2005 و2.311% في عام 2006، مما يشير إلى استقرار نسبي في الاقتصاد.

في عام 2010، استمرت التوترات التضخمية في الجزائر، ولكن بشكل أقل حدة مقارنة بالسنوات السابقة. للمرة الأولى منذ خمس سنوات، شهد معدل النمو السنوي المتوسط للأسعار عند الاستهلاك تراجعاً. في هذا العام، شهدت الأسعار العالمية للمواد الفلاحية ارتفاعاً جديداً، ولكن بوتيرة أقل من السنوات السابقة. كانت أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد تلعب دوراً كبيراً في التضخم، حيث شهدت نسبة ارتفاع قدرها 26.3% في عام 2009، لتشهد ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 48% في عام 2010، دون الوصول إلى مستويات عام 2008.

تميز عام 2010 بتباطؤ التضخم في أسعار الخضر، خاصة الطازجة، بينما شهدت أسعار الفواكه الطازجة ارتفاعاً قوياً.

ثلاث عوامل رئيسية تفسر وتحدد التضخم في هذا العام: زيادة الكتلة النقدية، والأسعار الدولية للمواد الفلاحية الأساسية المستوردة، وأسعار الجملة للفواكه والخضر الطازجة.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، زادت أسعار الإنتاج بنسبة 1.5% في القطاع الخاص، وتم احتواؤها في القطاع العام عند مستوى قريب من الهدف. سجل قطاع البناء ارتفاعات معتبرة في الأسعار، بينما استطاعت القطاعات الأخرى احتواء التضخم إلى مستوى أقل من 2.7%.

يتمثل التضخم الأكبر في ثلاث قطاعات، حيث يولدون 64.5% من التضخم الكلي، وتشمل هذه القطاعات صناعات البناء والمعدنية والحديدية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية وصناعات الغذائية. سجلت صناعة السكر ارتفاعاً بنسبة 40.3% في الثلاثي الرابع، بينما شهدت سبع فروع أخرى انخفاضاً أو استقراراً في الأسعار.

تسجل صناعة المشروبات الغير الكحولية انخفاضاً بنسبة 3.9% في الأسعار، بينما تسهم صناعة الغذاء بقوة في التضخم بنسبة 28.8% بالنسبة للسوق الحرة، شهد سعر غيرة الحليب الكامل ارتفاعاً بنسبة 44.2% في عام 2010، بينما شهدت أسعار الزيوت الغذائية والسكر ارتفاعات أيضاً.

في عام 2013، شهدت الجزائر تراجعاً في تضخم الأسعار للمواد الغذائية، حيث بلغت وتيرته 3.18%، وهي أدنى مستوى منذ عام 2006. وتراجعت مساهمة المنتجات الغذائية في التضخم الكلي إلى 46% فقط، بانخفاض 16.8 نقطة مقارنة بعام 2012. ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض أسعار المنتجات الغذائية الطازجة.

تأثرت الأسعار العالمية للمواد الفلاحية المستوردة بتراجع، باستثناء أسعار غيرة الحليب التي ارتفعت بنسبة 47.4%. وشهدت مجموعات أخرى من المنتجات مثل اللحوم والحبوب والزيوت الغذائية والسكر تراجعاً في الأسعار.

في قطاع الصناعة، تباطأ تضخم أسعار الإنتاج في القطاعين الخاص والعام، وشهدت الأسعار استقراراً نسبياً في 5 قطاعات من أصل 9، مع تراجع في قطاع المناجم والمحاجر والطاقة. كما شهدت أسعار مواد البناء والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية ارتفاعاً. وفيما يتعلق بالطاقة، شهدت أسعار المنظمة للطاقة انخفاضاً، بينما ارتفعت أسعار الغاز والكهرباء. وشهدت صناعة الخشب والفلين تراجعاً في تضخم الأسعار..

خلال السنوات 2015 و2016، شهدت الجزائر عودة لتسارع التضخم بعد سنتين من التراجع. في عام 2015، ارتفع متوسط التضخم السنوي إلى 5.8% لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، و6.4% لمؤشر الجزائر العالمي، وهو ارتفاع بنسبة 1.4 و1.6 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بالسنة السابقة. وفي عام 2016، ارتفع متوسط التضخم ليبلغ 5.8% و6.4% على التوالي، مما يشير إلى تسارع قوي في التضخم. تأثرت أسعار المواد الغذائية الرئيسية بالتراجع العالمي في الأسعار، باستثناء السكر والزيوت الغذائية التي ارتفعت في عام 2012. وارتفعت أسعار السكر بنسبة 34.7% خلال عام 2016.

شهدت أسعار الإنتاج الصناعي زيادة ملحوظة في عام 2016، حيث تضاعف متوسط التضخم خلال سنة واحدة، وتراوحت معدلات التضخم بين القطاعات المختلفة، مع ارتفاع قوي في قطاع الكيمياء والمعادن والميكانيكية والالكترونية والكهربائية.

أيضًا، شهدت الخدمات ارتفاعًا في أسعارها، حيث بلغ متوسط التضخم للخدمات 7.3% في عام 2016، مقارنة بـ 4.4% في السنة الماضية، وارتفعت أسعار مجموعة النقل والاتصالات بشدة لتبلغ 11.7%. وفيما يتعلق بالأسعار المحددة إداريا، شهدت الأسعار ارتفاعًا، خاصة للمنتجات الغذائية، مما أدى إلى زيادة في مؤشر الأسعار المحددة إداريا للمواد الغذائية.

في عام 2019، شهدت الجزائر استمرارًا في تباطؤ معدل نمو مؤشر الأسعار السنوي في الاستهلاك للسنة الثانية على التوالي. بلغ معدل نمو المؤشر الوطني 2.4%، بينما بلغ معدل نمو مؤشر الجزائر الكبرى 2%. وقد انخفض هذا المعدل مقارنة بالسنة السابقة، حيث كانت النسبة 3.5% و 4.3% على التوالي في عام 2018.

فيما يتعلق بالأسواق العالمية للمواد الغذائية، فقد شهد مؤشر أسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة في ديسمبر 2019 تناقضًا في أسعار المنتجات المختلفة. فقد شهدت الزيوت النباتية والحبوب انخفاضًا للسنتين على التوالي، بينما شهد مسحوق الحليب والسكر ارتفاعًا على التوالي.

وفيما يتعلق بمعدلات التضخم لأسعار الإنتاج الصناعي، فقد شهدت القطاعات تناوبًا في أداءها، حيث انخفض متوسط التضخم في القطاع العام من 5.6% في عام 2018 إلى 2.8% في عام 2019. وكان هناك تضاعف في معدل التضخم لقطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية. كما ساهمت قطاعات معينة بشكل كبير في التضخم، مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية، وصناعة المواد الغذائية، وقد ارتفعت نسبة التضخم فيها بشكل ملحوظ في عام 2018 ثم تراجعت في عام 2019.

في مجال الزراعة، سجل الإنتاج الزراعي للحبوب رقمًا قياسيًّا جديدًا في الموسم الزراعي 2018-2019، بزيادة قدرها 1.8%، في حين شهد الإنتاج العالمي للقمح انخفاضًا بنسبة 45% في عام 2019 بسبب قلة المردودية في الاتحاد الأوروبي وروسيا.

في عام 2022، سجلت الجزائر أعلى معدلات التضخم خلال العشر سنوات السابقة، حيث بلغت الزيادة في المؤشر الوطني 9.70% مقابل 7.26% في عام 2021، وفي الجزائر الكبرى بلغت 9.27%. هذا التضخم أثر إيجابيًا على ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.

تميز عام 2022 بارتفاع واضح في أسعار المواد الغذائية الرئيسية على المستوى العالمي، حيث سجل متوسط المؤشر الثانوي لأسعار المنتجات الغذائية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة زيادة بنسبة 14.3%. كما شهدت الأسعار عند الاستهلاك تصاعدًا بنسبة 15.556% في عام 2022.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فقد شهد متوسط التضخم السنوي لأسعار الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي ارتفاعًا بنسبة 13.3%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الصناعات المعملية بنسبة 8.9% في عام 2022.

ومن ناحية التضخم العام، فقد تسارعت معدلات التضخم لعدة مجموعات، مثل الأغذية والمشروبات غير الكحولية ومواد متنوعة والتعليم والثقافة والترفيه، بينما ارتفعت الأسعار بنسبة أقل لمجموعات أخرى مثل السكن والأعباء والنقل والمواصلات.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت أسعار المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات الغذائية والصناعية ارتفاعاً بنسبة 13.82% في عام 2022. وتطورت أسعار الواردات لبيوت التشحيم والشمع الحيوانية والنباتية بنسبة 37.09%، وأسعار الوقود المعدني ومواد التشحيم والمنتجات ذات الصلة بنسبة 26.2% في العام نفسه.³

³ تقارير البنك الجزائري خلال الفترة الممتدة 2010-2022 لتحليل التضخم

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات الدراسة القياسية

الغرض من هذا المبحث هو تفصيل الأساليب والأدوات المستخدمة في دراسة الاقتصاد القياسي. سوف ندرس بالتفصيل الأساليب المنهجية المعتمدة للإجابة على أسئلة البحث لدينا، وكذلك الأدوات والتقنيات المحددة المستخدمة لجمع وتحليل البيانات. تستند هذه الدراسة إلى أساس نظري قوي في الاقتصاد القياسي، جنباً إلى جنب مع الأساليب التجريبية الصارمة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: تعريف المنهج المتبع

حاولنا أف نعتمد في بحثنا هذا بالنسبة للجانب التطبيقي على المنهج التجريبي حيث يقوم على اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات بناء على أحداث تغييرات وتعديلات على الظروف والعوامل المتحكمة في تلك المتغيرات، بغرض تحديد وقياس واحصاء بدقة الاثر بين المتغيرات المدروسة واستبعاد اثر العوامل او المتغيرات الاخرى (قلش، منهجية البحث العلمي، 2016، صفحة 88).

الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي:

يمكن القول إن المنهج التجريبي يختلف عن غيره من المناهج ف خطوات البحث والتي تشمل إلى جانب تحديد المشكلة وصياغة الفروض ما يلي:

أ- تصميم واختيار التجربة:

والتجربة هنا هي مجموعة من الإجراءات المنظمةة والمقصودة التي سيتدخل من خلالها الباحث ف إعادة تشكيل واقع الحدث أو الظاهرة وبالتالي الوصول إلى نتائج تثبت الفروض أو تنفيها، وتصميم التجربة يتطلب درجة عالية من المهارة والكفاءة لأنه يتوجب فيه حصر جميع العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وكذلك تحديد العامل المستقل المراد التعرف على دوره وتأثيره ف الظاهرة وضبط العوامل الأخرى. كذلك يشتمل تصميم التجربة على تحديد لزمان وإجراءاتها وتجهيز واضح لوسائل قياس النتائج واختبار صدقها.

ب- إجراء التجربة وتنفيذها:

وفي حالة تطبيق المنهج التجريبي لا بد من تحديد نوعين من المتغيرات بشكل دقيق وواضح وهما:

أ) **المتغير المستقل**: وهو العامل الذي يريد الباحث قياس مدى تأثيره ف الظاهرة المدروسة وعادة ما يعرف باسم المتغير أو العامل التجريبي.

ب) **المتغير التابع** (مشكلة الدراسة): وهذا المتغير هو نتاج تأثير العامل المستقل ف الظاهرة. وعادة يقوم الباحث بصياغة فرضيته محاولاً إيجاد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولكي يتمكن الباحث من اختبار وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها، لا بد له من استبعاد وضبط تأثير العوامل الأخرى على الظاهرة قيد الدراسة لكي يتيح المجال للعامل المستقل وحده بالتأثير على المتغير التابع. وقد لوحظ من خلال خبرات كثير من الباحثين أن المتغير التابع يتأثر بخصائص الأفراد ف المجموعة التجريبية التي تتعرض للمتغير المستقل لتحديد درجة تأثيره فيها، وللتغلب على مثل هذه المشكلة فإنه يقترح أن يقوم الباحث بإجراء تجربته على مجموعتين من الأفراد إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة شريطة ألا يكون هناك أي فروق بين خصائص وصفات الأفراد ف المجموعتين.

كذلك قد يتأثر المتغير التابع بالعديد من العوامل الخارجية وإجراءات تنفيذ التجربة، لذلك لا بد للباحث من ضبط هذه العوامل وتحييدها ومنع تأثيرها على العامل التابع، لكي يستطيع تحقيق نتائج دقيقة وصحيحة.

المطلب الثاني: تحديد المتغيرات، قياسها، طريقة جمعها

الفرع الأول: مجتمع الدراسة والعينة

يركز مجتمع الدراسة على الجزائر، بينما تتضمن العينة البيانات التي تم جمعها من سنة 1997 إلى 2022.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

لتحليل محددات أثر سياسة المالية على نمو الاقتصادي في الجزائر، اخترنا المتغيرات التالية:

1. المتغير التابع: معدل التضخم

2. المتغيرات المستقلة: النفقات العامة GOVEXP والإيرادات الجبائية FISCALREV الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لدراستنا من مصادر ثانوية المتمثلة في قاعدة بيانات تقارير البنك الجزائري والبنك الدولي والتي توفر معلومات موثوقة. سمح لنا هذا المصدر الأساسي بإجراء تحليل تجريبي لآثار سياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022.

المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة

الفرع الأول: التعريف بالنموذج المستخدم:

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) هو منهج تحليلي يُستخدم في النمذجة الاقتصادية لتحديد العلاقة بين متغيرات مستقلة ومتغير معتمد عبر فترات زمنية متعددة. هذا النهج يتيح تحديد العلاقات التكاملية بين المتغيرات عبر الزمن، سواء كانت هذه العلاقات تحققت في المدى القصير أو الطويل.

تطوّرت نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة من خلال العديد من الدراسات، من بينها دراسات ShinandandSun (1998) و Pesaran (1997) و al Pesaran et (2001). تعتمد هذه النماذج على تقنيات الانحدار الذاتي الذي يمكن استخدامه لتحليل العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن بطريقة دقيقة وشاملة.

يسمح نهج ARDL بتقدير النماذج القياسية لتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة، حيث يمكن استخدامه لتحليل العلاقات التكاملية في الوقت الحالي وعبر القيم التاريخية، سواء كانت هذه العلاقات تظهر بشكل متباطئ أو متأخر. يتمثل الهدف الأساسي لنموذج ARDL في فهم تأثير المتغيرات المختلفة على بعضها البعض على مدى الزمن وتكون معادلة النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

:

الفرع الثاني: خصائص نموذج ARDL

- يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية (درجة تكامل المتغيرات فيها)، فيما إذا كانت مستقرة عند مستوى الرتبة $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو فيما إذا كانت خليطاً من الاثنين، أي بغض النظر عن الاستقرار، ولكن لا يجب أن تكون إحدى السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، أو أعلى .
- يأخذ عدد كافي من فترات التباطئ الزمني (Lags) للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

- **تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل:** يسمح نموذج ARDL بتقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات في وقت واحد. وبالتالي فإنه يجعل من الممكن التمييز بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل في العلاقة الاقتصادية.
- **تصحيح أخطاء التكامل المشترك:** في النماذج المصححة للأخطاء، يمكن استخدام نموذج ARDL لتصحيح أخطاء التكامل المشترك بين المتغيرات، مما يوفر تقديرات معلمات قوية وفعالة.
- **القدرة على التكيف مع أحجام العينات الصغيرة:** يعتبر نموذج ARDL أكثر كفاءة من الطرق التقليدية الأخرى، خاصة بالنسبة لأحجام العينات الصغيرة، في اختبارات التكامل المشترك لأنه يوفر تقديرات أكثر موثوقية حتى مع العينات الصغيرة نسبياً. (خوائرة، 2020، صفحة 299).

الفرع الثالث: خطوات بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

1- اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

أول خطوة في تحليل أية سلسلة زمنية هي التوقع البياني لمشاهدات السلسلة مع الزمن وهي خطوة أساسية وهامة في التحليل لأنها تظهر الملامح الوصفية للبيانات مثل الاتجاه العام للتغيرات الموسمية وعدم الاستقرار، والبيانات الشاذة، إن كانت هذه الملامح موجودة في البيانات. كمرحلة أولى يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، نقدم ما يلي أهم الاختبارات:

❖ اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

- الفرضية الصفرية (H_0) لاختبار ADF هي أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة، مما يعني أنها ليست مستقرة
- الفرضية البديلة (H_1) هي أن السلسلة الزمنية مستقرة، مما يعني أنه ليس لها جذر وحدة.
- إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ثابتة.
- خلاف ذلك، إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ليست ثابتة.

❖ اختبار بيرون فيليبس (PP):

- تشبه الفرضية الصفرية (H_0) لاختبار PP فرضية اختبار ADF ، مدعية أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة.
- الفرضية البديلة (H_1) هي أن السلاسل الزمنية مستقرة.
- اختبار PP هو بديل لاختبار ADF الذي لا يتطلب تحديد نموذج الانحدار.
- يستخدم نهجا شبه معلمي لاختبار فرضية جذر الوحدة بافتراض أن أخطاء الانحدار تتبع عملية عشوائية.
- إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية مستقرة.
- خلاف ذلك ، إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة ، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ليست ثابتة.

❖ اختبار كوياتكوفسكي-فيليبس-شميدت-شين (KPSS):

- الفرضية الصفرية (H_0) لاختبار KPSS هي أن السلسلة الزمنية مستقرة
- الفرضية البديلة (H_1) هي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة
- على عكس اختبارات ADF و PP ، لا يختبر اختبار KPSS فرضية جذر الوحدة بشكل مباشر ، بل يختبر فرضية الثبات.
- إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ليست مستقرة.
- خلاف ذلك ، إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة ، فلن يتم رفض الفرضية الصفرية وخلص إلى أن السلسلة الزمنية ثابتة.

2- تحديد عدد فجوات التأخر (Lags) للنموذج:

- يتم تحديد عدد الفجوات التأخر المثلى باستخدام معايير مثل معيار أكايكا (AIC) أو معيار شوارتز (SBC) .
- في نموذج ARDL، يمكن أن تختلف درجات التباطؤ الزمني بين السلاسل الزمنية، وبالتالي ليس شرطاً أن تكون كافة السلاسل من نفس الدرجة التباطؤ الزمني.

3- الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :

- التوزيع الاحتمالي الطبيعي للأخطاء (البواقي): يتطلب بناء النموذج أن تتبع البواقي توزيعاً طبيعياً، ويتم ذلك باستخدام اختبار Jarque-Bera .
- اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) للأخطاء (LM Test) يهدف للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم ذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey .
- اختبار تباين الأخطاء (Heteroskedasticity Test) يتحقق من تجانس تباين الأخطاء باستخدام اختبار ARCH .
- اختبارات حول جودة انموذج ARDL القياسي: يُستخدم اختبار CUSUM و CUSUM of Squares للتأكد من خلو البيانات من تغيرات هيكلية.

4- اختبار وجود علاقة توازية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:

- يتم تطبيق اختبار الحدود (ARDL Bound test) لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- يستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عندما تتجاوز قيمة الاختبار الحد الأعلى لقيم الدرجة.

5- اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

- يُستخدم لقياس العلاقة القصيرة الأجل، ويصحح المتغير التابع بالانحراف عن العلاقة التوازنية.
- يتم تحديد معامل تصحيح الخطأ لقياس سرعة التعديل نحو التوازن في النموذج الديناميكي.

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

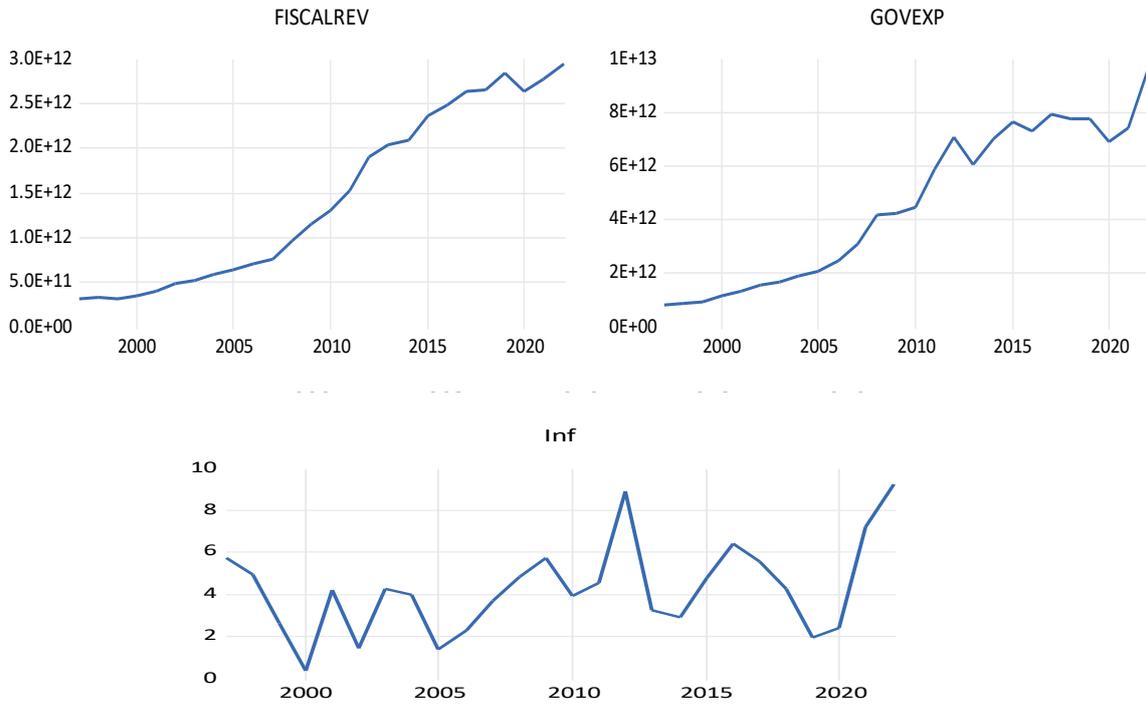
بعدما تطرقنا في المبحث السابق الى متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة في قياسها سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المطلب الأول: نتائج الاختبارات القبلية للنموذج ARDL

سيتم التعرض لكل من وصف متغيرات الدراسة عن طريق المؤشرات الإحصائية بالاعتماد على المقاييس الإحصائية مثل المتوسط والانحراف المعياري، ثم قمنا باختبار استقراره السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا واختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار ((AIC))

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الشكل 2-4: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات EViews12

يلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن السلاسل الزمنية الإيرادات العامة والنفقات العامة التضخم، غير مستقرة على العموم، وفيما يلي وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم 2-4: الاحصائيات الوصفية للمتغيرات

المؤشرات متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادنى قيمة
التضخم	4.26583122	2.16706670	9.26551551	0.339163189
الإيرادات	144840000	973402267	29320000	31390000000
النفقات	458034615	285589426	294320000	31390000000 0

المصدر بالاعتماد على البرنامج:EVIEWS12من اعداد الطالبتين

ملاحظة حول رموز المتغيرات:

الإيرادات الجبائية

الإيرادات الجبائية هي الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على الأفراد والشركات والممتلكات. تشكل هذه الإيرادات جزءاً كبيراً من إجمالي الإيرادات الحكومية، وتستخدم لتمويل الخدمات العامة والبرامج الحكومية المختلفة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن والدفاع.

النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يصدر من هيئة عمومية من أجل اشباع الحاجات العامة وذلك لتحقيق اهداف اجتماعية . اقتصادية وسياسية

التضخم: التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (الإستقرارية):

في الجدول التالي سيتم اختبار جذر الوحدة، الذي يهدف إلى التعرف على خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه سوف يتم Philips Perron وذلك استنادا للفرضيات التالية

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow \\ \text{الفرض العدمي : } H_0 \left\{ \begin{array}{l} |t - stat| < |t - tab| \\ Prob > 0,05 \end{array} \right. \\ \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \Rightarrow \\ \text{الفرض البديل : } H_1 \left\{ \begin{array}{l} |t - stat| > |t - tab| \\ Prob < 0,05 \end{array} \right. \end{array} \right.$$

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم 2-5: اختبارات جذر الوحدة

الفرق الأول			المستوى			القرار الرتبة	السلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
0.0000	0.0000	0.0000	0.7494	0.0595	0.056	1	التضخم
0.0039	0.0085	0.0085	0.9946	0.3276	0.990	1	النفقات
0.0235	0.0141	0.0036	0.9991	0.4703	0.983	1	الإيرادات

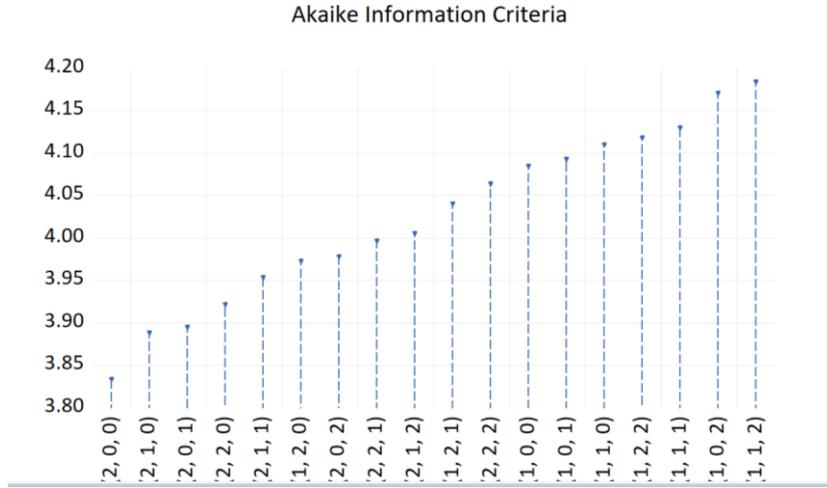
المصدر بالاعتماد على البرنامج: EViews12 من اعداد الطالبتين

يتضح من خلال الجدول السابق أن الاحتمال *prob* أكبر من 10 % بالنسبة لكل المتغيرات، كذلك الإحصائيات المحسوبة لديكي فولر المطور بالقيمة المطلقة هي أقل تماما من القيم الحرجة لتوزيع *Mackinnon* ، فهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 و 10 % وعليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها مستقرة عند كل الفروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) ، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

الفرع الثالث: اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل رقم 2 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة باستعمال معيار AKAIKE INFORMATION CRITERION ومنه يتضح أن النموذج ARDL (2,0,0) هو النموذج الأمثل.

شكل رقم 2-5: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر بالاعتماد على البرنامج: EViews12

المطلب الثاني: اختبار العلاقة طويلة وقصيرة المدى

سيتم اختبار وقياس العلاقة بين أدوات السياسة المالية والتضخم وذلك من خلال اختبار التكامل المشترك، وتقدير معاملات نموذج ARDL في الأجلين الطويل وقصير الأجل

الفرع الاول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي:

يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الاختبار من خلال الصيغة:

$$\begin{cases} F - statistic < F_{I(0)F-Pesaran} \Rightarrow H_0 : \text{لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \\ F_{I(0)F-Pesaran} < F - statistic < F_{I(1)F-Pesaran} \Rightarrow \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F - statistic > F_{I(1)F-Pesaran} \Rightarrow H_1 : \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test)

الجدول رقم 2-6: نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.32820	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	24	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

المصدر: مخرجات EViews12

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين النفقات العامة للصحة والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1997-2022

الفرع الثالث: تقدير معاملات نموذج ARDL في الاجل الطويل:

يوضح الجدول التالي معاملات نموذج العلاقة طويلة الاجل:

الجدول رقم 2-7: معاملات نموذج ARDL في الاجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOVEXP	1.27E-12	3.78E-13	3.355663	0.0033
FISCALREV	-2.65E-12	1.07E-12	-2.483013	0.0225
C	1.979288	0.465569	4.251329	0.0004

EC = INF - (0.0000*GOVEXP -0.0000*FISCALREV + 1.9793)

المصدر: مخرجات eviews12

المعامل ذو دلالة إحصائية عند 5%، مما يشير إلى أن هناك احتمالاً منخفضاً (أقل من 5%) أن التأثير الملحوظ يرجع إلى الصدفة.

1- التفسير الاقتصادي

- **GOVEXP**: تشير النتائج إلى أن زيادة الإنفاق العام في الجزائر لها تأثير إيجابي ولكن ضئيل على التضخم على المدى الطويل. عندما يرتفع الإنفاق العام بوحدة واحدة، سيرتفع معدل التضخم بمقدار 0.0000000127 وحدة. في حين أن هذا التغيير صغير، إلا أنه يمكن أن يكون له تأثير كبير على التضخم على المدى الطويل، خاصة إذا زاد الإنفاق الحكومي بشكل كبير.
- **FISCAREV**: تشير النتائج إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية في الجزائر لها تأثير سلبي ولكن ضئيل على التضخم على المدى الطويل. كلما ارتفعت الإيرادات الجبائية بوحدة واحدة، سينخفض معدل التضخم بمقدار 0.0000000265 وحدة. وهذا يمكن أن يساعد على استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية.

2- التفسير الإحصائي

- تشير القيمة الاحتمالية الأقل من 0.05 لمعاملات GOVEXP و FISCALREV إلى أن هناك احتمالاً منخفضاً بأن تكون التأثيرات المرصودة ناتجة عن الصدفة. وهذا يعزز صحة النتائج ويشير إلى أن أدوات السياسة المالية لها تأثير ذي دلالة إحصائية على التضخم في الجزائر.

3- استنتاج

تشير نتائج نموذج ARDL للجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022 إلى أن أدوات السياسة المالية لها تأثير مهم إحصائياً واقتصادياً على التضخم على المدى الطويل. تميل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة التضخم بشكل طفيف، في حين أن الزيادة في الإيرادات الضريبية تميل إلى خفضها قليلاً. ينبغي على الحكومات الجزائرية استخدام أدوات السياسة المالية بحكمة للسيطرة على التضخم، مع مراعاة العوامل الاقتصادية الأخرى والآثار المحتملة على النمو الاقتصادي.

ملاحظات هامة

- من المهم التأكيد على أن هذه النتائج تستند إلى نموذج محدد ومجموعة بيانات محددة للجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022. قد تسفر النماذج أو مجموعات البيانات الأخرى عن نتائج مختلفة.
- هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على التضخم، مثل صدمات العرض والطلب والسياسات النقدية وتوقعات التضخم.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير

الجدول رقم 2-8: معلمات النموذج ARDL في الاجل القصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(INF)
 Selected Model: ARDL(2, 0, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 03/21/24 Time: 01:18
 Sample: 1997 2022
 Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.934437	0.940310	3.120713	0.0056
INF(-1)*	-1.482572	0.241769	-6.132192	0.0000
GOVEXP**	1.88E-12	5.31E-13	3.541282	0.0022
FISCALREV**	-3.93E-12	1.50E-12	-2.613482	0.0171
D(INF(-1))	0.471950	0.171756	2.747791	0.0128

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

المصدر: مخرجات 12 EViews

يلخص الجدول المقدم نتائج اختبار ARDL لتحليل التأثير قصير الأجل للإنفاق الحكومي (GOVEXP) والإيرادات الجبائية (FISCALREV) على التضخم (INF). دعونا نلقي نظرة فاحصة على نتائج كل متغير وتفسيره الإحصائي والاقتصادي:

1. المتغير: INF (-1)

• تفسير:

- الاحصائي: يشير المعامل الإيجابي 2.934437 إلى أن الزيادة في التضخم السابق ((INF (-1)) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على التضخم الحالي (INF). هذا يعني أن التضخم مستمر ومن المرجح أن يؤثر الارتفاع اليوم على المستويات المستقبلية.
- الاقتصادي: يتوافق هذا التأثير الإيجابي مع فكرة استمرار التضخم. بعبارة أخرى، إذا كان التضخم مرتفعاً اليوم، فمن المرجح أن يظل مرتفعاً على المدى القصير، حيث تتكيف الأسعار والأجور مع مستويات التضخم السابقة.

1. المتغير: GOVEXP

• تفسير:

- الاحصائي: يشير المعامل الإيجابي البالغ 1.88×10^{-12} ، على الرغم من انخفاضه الشديد من حيث القيمة المطلقة، إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي (GOVEXP) لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على التضخم قصير الأجل (INF). وهذا يعني أنه عندما يزيد الإنفاق الحكومي، يميل التضخم إلى الارتفاع قليلا على المدى القصير.
- الاقتصاد: يتسق هذا التأثير الإيجابي مع فكرة أن زيادة الإنفاق الحكومي تحفز الاقتصاد، مما يزيد من الطلب الكلي وربما ضغط الأسعار. من المهم ملاحظة أن التأثير صغير جدا، مما يشير إلى تأثير معتدل للإنفاق الحكومي على التضخم على المدى القصير.

3. المتغير: FISCAREV

• تفسير:

- إحصائية: يشير المعامل السلبي البالغ -3.93×10^{-12} ، على الرغم من انخفاضه الشديد من حيث القيمة المطلقة، إلى أن الزيادة في الإيرادات الضريبية (FISCALREV) لها تأثير سلبي ذي دلالة إحصائية على التضخم قصير الأجل (INF). وهذا يعني أنه عندما ترتفع الإيرادات الضريبية، يميل التضخم إلى الانخفاض قليلا على المدى القصير.
- الاقتصاد: يتسق هذا التأثير السلبي مع فكرة أن ارتفاع الإيرادات الضريبية يأخذ الأموال من الاقتصاد، مما يقلل من الطلب الكلي ويخفف الضغوط التضخمية. من المهم ملاحظة أن التأثير صغير جدا، مما يشير إلى تأثير معتدل للإيرادات الضريبية على التضخم على المدى القصير.

4. المتغير: D (INF (-1))

- إحصائيا: يشير المعامل الإيجابي 0.471950 إلى أن التغير في التضخم السابق ($D(INF(-1))$) له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على التضخم الحالي (INF). وهذا يعني أن التغيرات الأخيرة في التضخم تميل إلى التأثير على مستويات التضخم الحالية.
- الاقتصاد: يفسر هذا التأثير الإيجابي بتعديل العوامل الاقتصادية مع التطور الأخير للتضخم. في حين أن التضخم قد ارتفع مؤخرا، يمكن للشركات والعمال أن يتوقعوا أن يظل مرتفعا وأن يعدلوا أسعارهم وأجورهم وفقا لذلك.

الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائياً وكانت قيمته $(\text{CointEq}(-1)) = -1.48$ ، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-9: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ecm

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.471950	0.146193	3.228274	0.0044
CointEq(-1)*	-1.482572	0.204678	-7.243440	0.0000
R-squared	0.712168	Mean dependent var		0.179806
Adjusted R-squared	0.699085	S.D. dependent var		2.542419
S.E. of regression	1.394662	Akaike info criterion		3.582836
Sum squared resid	42.79179	Schwarz criterion		3.681007

المصدر: مخرجات 12 eviews

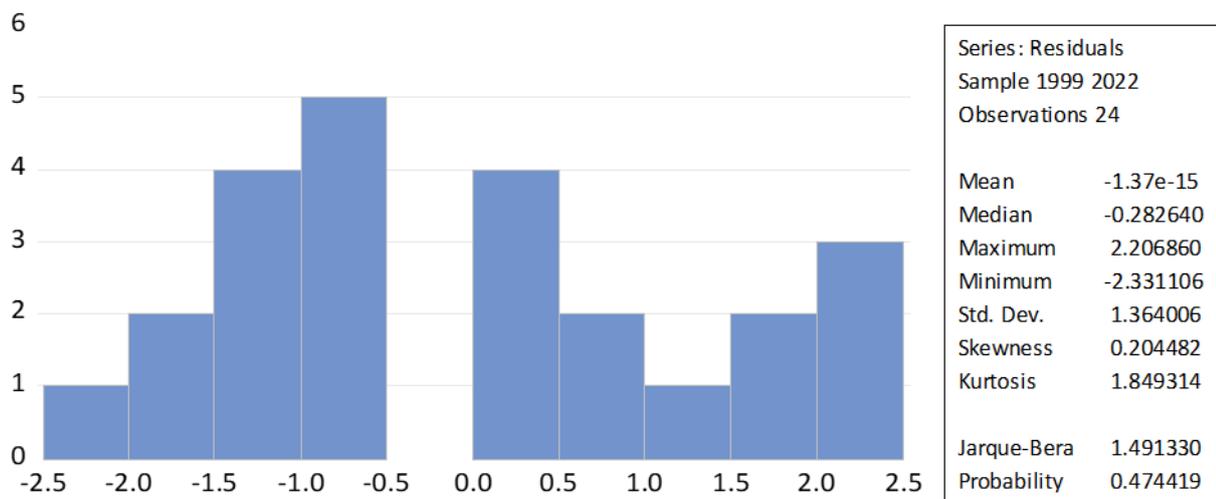
المطلب الثالث: الاختبارات البعدية للنموذج

الفرع الأول: اختبارات التشخيصية

1- التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية JARQUE BERA بالقيمة الجدولية chi square عند درجة حرية رقم 02 ومستوى معنوية 0.05 ومنه حسب الشكل أدناه نلاحظ ان نتيجة الاختبار غير معنوية أي اكبر من 0.05 وهو ما يدعم ان البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

الشكل رقم 2-6: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات eview12

2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه «لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي»، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (Square-R) المحسوبة عبر اختبار (LM) (بالقيمة الجدولية لتوزيع Square-Chi عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 . وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-7: اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.640095	Prob. F(2,17)	0.2232
Obs*R-squared	3.881846	Prob. Chi-Square(2)	0.1436

المصدر: مخرجات EViews 12

حسب LM Test فان Prob chi-square اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

3- اختبار تجانس ثبات التباين عبر الزمن: ويكون من خلال مقارنة إحصائية (Square-R) المحسوبة عبر اختبار ARCH بالقيمة الجدولية لتوزيع Square-Chi عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 . والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين

الجدول رقم 2-8: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.154747	Prob. F(1,21)	0.6980
Obs*R-squared	0.168245	Prob. Chi-Square(1)	0.6817

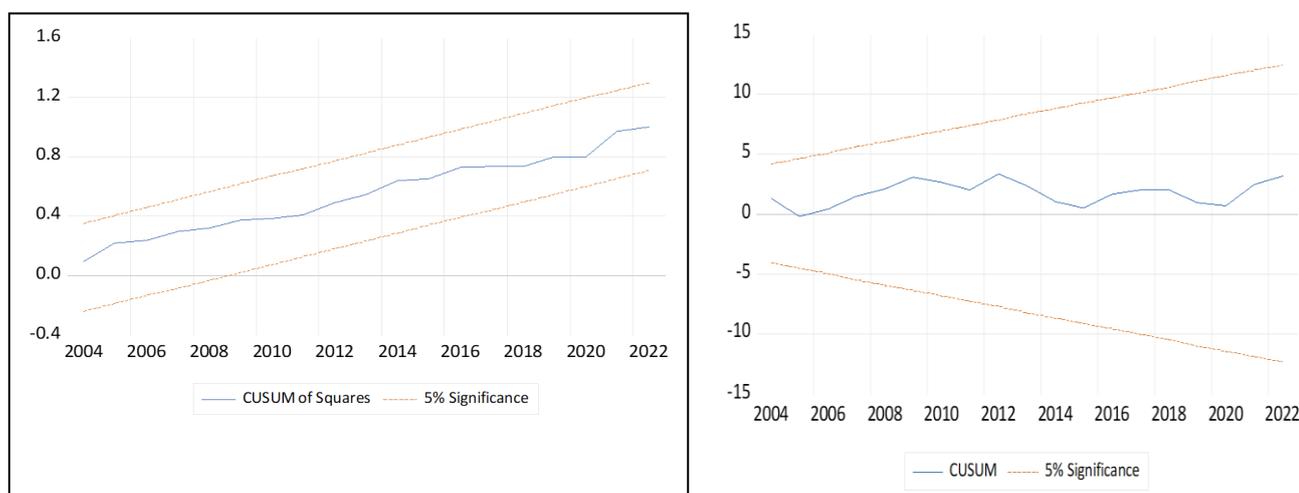
المصدر: مخرجات EViews 12

حسب هذا الاختبار فإن F Prob أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين

الفرع الثاني: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نماذج ARDL المقدر:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار التبايني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-9: اختبار الاستقرار الهيكلي CUSUM و CUSUM OF SQUARES



بما أن التمثيل البياني من CUSUM Test و CUSUM of Squares، داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقراره النموذج.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، قمنا بدراسة تحليلية وقياسية لكل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022. تركزت الدراسة على تحليل تطور معدل التضخم وبعض أدوات السياسة المالية، مثل النفقات العامة والإيرادات الجبائية. من الجانب التحليلي، قمنا بتحليل تطور معدل التضخم واستخدام أدوات السياسة المالية للتأثير عليه، مثل النفقات العامة والإيرادات الجبائية.

أما من الجانب القياسي، فقد استخدمنا بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة المدروسة. تضمنت الدراسة القياسية فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق إختبار فيليبس بيرون

ثم قمنا بإعداد تقرير النموذج والتحقق من وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين معدل التضخم وأهم أدوات السياسة المالية المتحركة في التضخم، وهي النفقات العامة والإيرادات الجبائية. كما قمنا بتقدير العلاقة في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. (ARDL)

من خلال هذه الدراسة، استخلصنا وجود علاقة معنوية بين أدوات السياسة المالية والتضخم. كما تبين وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والتضخم، بمعنى أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة معدل التضخم. وفي المقابل، وجدنا علاقة عكسية بين الإيرادات الجبائية والتضخم، حيث أن زيادة الإيرادات الجبائية تؤدي إلى تقليل معدل التضخم.

هذه النتائج توفر فهماً أعمق لكيفية تأثير السياسة المالية على التضخم في الجزائر، مما يساعد في صياغة سياسات مالية أكثر فعالية للسيطرة على التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة تحليلاً وقياسياً للعلاقة بين السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022. استهدفت الدراسة تحقيق عدد من الأهداف، من بينها إبراز تأثير الإنفاق العام والإيرادات الجبائية على معدلات التضخم. لتحقيق هذه الأهداف، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين: الأول تناول الإطار النظري والدراسات السابقة، بينما ركز الثاني على الدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين المتغيرات المالية والتضخم باستخدام منهجية ARDL لاختبار التكامل المشترك.

أولاً: نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة عن عدة نتائج هامة، أبرزها وجود علاقة معنوية بين أدوات السياسة المالية والتضخم. تمثلت هذه العلاقة في أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والتضخم، حيث يزيد الإنفاق العام من معدل التضخم. في المقابل، وُجدت علاقة عكسية بين الإيرادات الجبائية والتضخم، حيث تسهم زيادة الإيرادات الجبائية في خفض معدل التضخم.

ثانياً: الجواب على فرضيات الدراسة

تم التأكيد على صحة الفرضيات الموضوعة في بداية الدراسة، حيث أكدت النتائج وجود تأثيرات معنوية لأدوات السياسة المالية على معدلات التضخم. أثبتت الدراسة أن النفقات العامة تساهم في زيادة التضخم، بينما تساهم الإيرادات الجبائية في خفضه.

ثالثاً: توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المستخلصة، توصي الدراسة بضرورة توجيه السياسات المالية نحو تحسين إدارة الإنفاق العام وزيادة كفاءة الإيرادات الجبائية لتحقيق استقرار في معدلات التضخم. كما يُنصح بتبني سياسات مالية متوازنة تأخذ في الاعتبار الأثر المزدوج للنفقات العامة والإيرادات الجبائية على التضخم.

رابعاً: آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة الباب أمام العديد من الأبحاث المستقبلية، منها دراسة تأثيرات أخرى لأدوات السياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مثل النمو الاقتصادي والبطالة. كما يُمكن أن تركز الأبحاث المستقبلية على تحليل تأثير السياسات المالية في دول أخرى لمقارنة النتائج وتعميم الفهم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الأطروحات والمذكرات

- ✓ السعيد & هتهات (2021). النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. فرع العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر.
- ✓ بلقاسمي, ا. ب. (2020-2021). دور السياسة المالية في استهداف التضخم - دراسة حالة الجزائر -2019-1990، 33-37. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي .
- ✓ بن عطاري, ز & ., ثامر, ك. (2016-2017). مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التجارة- تخصص مالية-، (السياسات المالية ودورها في ضبط التضخم. -حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،: جامعة ابن خلدون-تيارت.-
- ✓ راغب عطاطري, ر. (2019). أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين. أطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية، 17. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. [Récupéré sur https://hdl.handle.net/20.500.11888/17555](https://hdl.handle.net/20.500.11888/17555)
- ✓ عبد اللطيف حدادي. (2016-2017). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر 2000-2014-،. أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،. جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس.-
- ✓ عبدالعزيز, & بن-عايب (s.d.). اثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النائمة خلال الفترة 1980-2020. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة زيان عاشور الجلفة.
- ✓ محمد, ه. (2013). الدورات الاقتصادية وأليات التحكم فيها حالة الجزائر 2000-2012. ذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة د يحي فارس المدينة.
- ✓ مسعود, د. (2005-2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علوم الاقتصادية، 49. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3-الجزائر. [Récupéré sur https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1005](https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1005)

2. المقالات:

- ✓ حدادي, ع. ا. (2017). تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية. *التكامل الاقتصادي*. 46-21، (3) 5،

- ✓ رانيا & بطة, ا. (2021). التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته. سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي. (18) دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- ✓ سارة, ب. (2017). أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الإنسانية. 577-588, (46)
- ✓ محمد, ط. ع. (2020). دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1. 47-82, 21(1),
- ✓ مولاي, ب. (2016). أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة: 1970 - 2015. معارف. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53823>

3. المطبوعات البيداغوجية

عبد الله قلس. (2016). منهجية البحث العلمي. مطبوعة بيد/غوجية، 88. الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي الشلف.

4. التقارير الرسمية

بنك الجزائر. (2024). التقارير السنوية. تم الاسترجاع في 14 يونيو 2024 من <https://www.bank-of-algeria.dz/التقارير-السنوية>

المراجع باللغة الاجنبية

- ✓ Alioua, A. (2022). Essai d'analyse des déterminants de l'inflation en Algérie - étude empirique au cours de la période (1990-2020) à l'aide des modèles VECM. *REVUE NOUVELLE ECONOMIE*, 13(2), 918-937.
- ✓ Mehraraa, M., Soufiani, M. B., & Rezaei, S. (2016). The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, STR approach. *WORLD SCIENTIFIC NEWS*(37), 153-167. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/362016025_The_Impact_of_Government_Spending_on_Inflation_through_the_Inflationary_Environment_STR_approach
- ✓ Muhammad Ijaz Hussain, T. Z. (2018). The Interrelationship between Money Supply, Inflation, Public Expenditure and Economic Growth. *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, 7(1). Récupéré sur <https://european-science.com/eojnss/article/view/5139>
- ✓ Nguyen, T. T., Phan, T. D., & Tran, N. A. (2022). Impact of fiscal and monetary policy on inflation in Vietnam. *Investment Management and Financial Innovations*, 19(1), 201-209. doi:http://dx.doi.org/10.21511/imfi.19(1).2022.15
- ✓ Surjaningsih, N., Utari, G. A., & Trisnanto, B. (2012). THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON THE OUTPUT AND INFLATION. *Buletin Ekonomi Moneter Dan Perbankan*, 14(4), 367-396. Récupéré sur <https://doi.org/10.21098/bemp.v14i4.409>

الملخص

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022. تناولت الدراسة تطور معدل التضخم وأدوات السياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات الجبائية، مع التركيز على العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية بين أدوات السياسة المالية والتضخم، حيث وجدت علاقة طردية بين النفقات العامة والتضخم، وعلاقة عكسية بين الإيرادات الجبائية والتضخم. تبين أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، بينما تساهم الإيرادات الجبائية في خفضه. هذه النتائج تؤكد أهمية تبني سياسات مالية متوازنة لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التضخم، النفقات العامة، الإيرادات الجبائية، الجزائر.

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of fiscal policy on inflation in Algeria during the period from 1997 to 2022. The study examines the development of the inflation rate and the tools of fiscal policy, namely public expenditures and tax revenues, focusing on the relationship between these variables through the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The study's findings indicate a significant relationship between fiscal policy tools and inflation, revealing a positive correlation between public expenditures and inflation, and a negative correlation between tax revenues and inflation. It was found that increased public spending leads to higher inflation rates, while tax revenues help in reducing it. These results underscore the importance of adopting balanced fiscal policies to achieve sustainable economic stability in Algeria.

KEYWORDS: fiscal policy, inflation, public expenditures, tax revenues, Algeria.